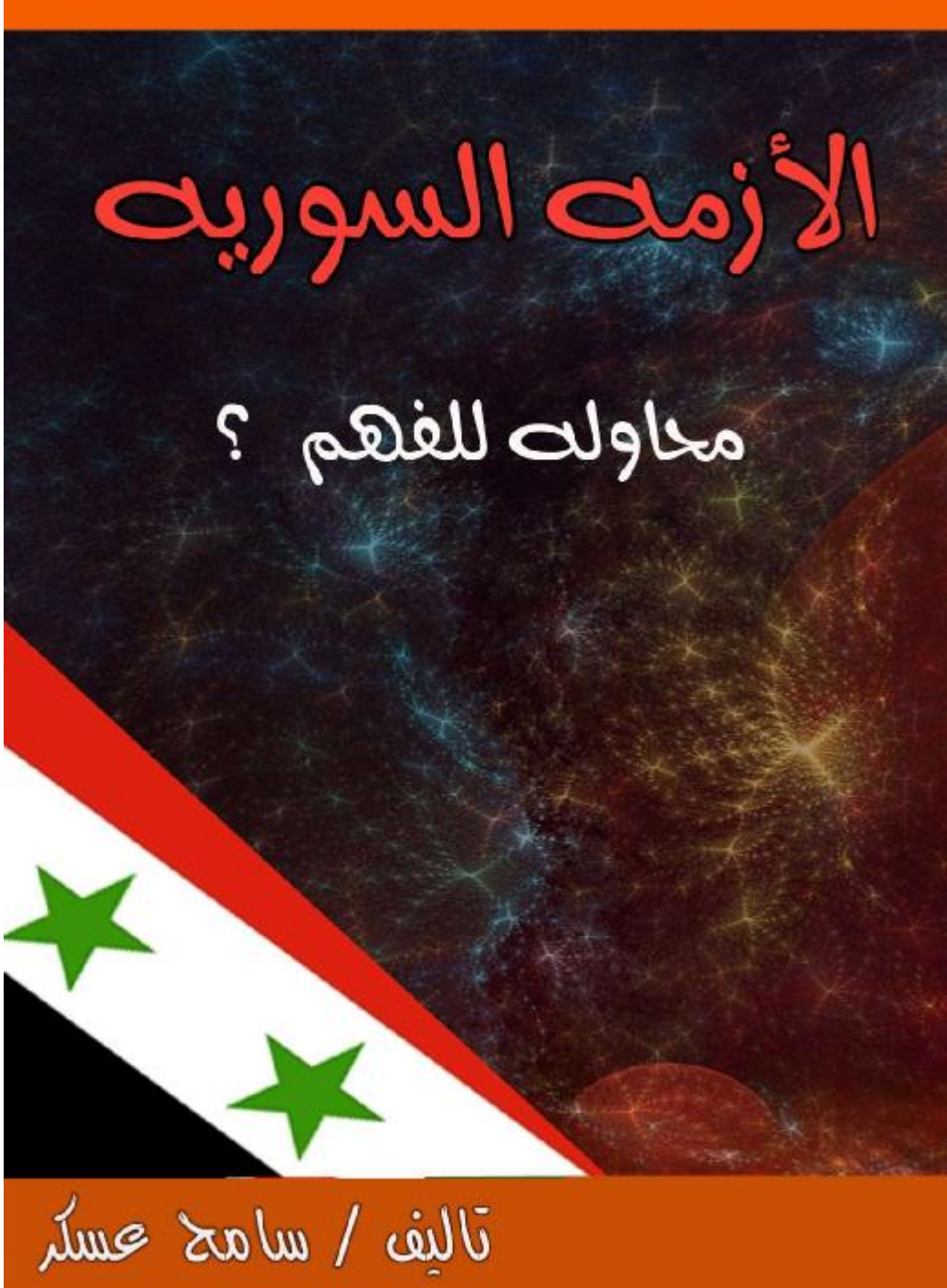


الأزمة السورية محاولة للفهم

بقلم: سامح عسكر



بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضلل فلا هادي له وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ونبيه ورسوله النبي الأمي، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً.

أما بعد فهذا كتاب.. "الأزمة السورية محاولة للفهم". شرحت فيه الأزمة برؤية سياسية وثقافية فكرية شاملة، وحاوت فيه رصد بعض الإيجابيات والسلبيات واستنباط طرق العلاج من الأحداث والمقررات العقلية السياسية والمنطقية والشرعية، إضافة إلى إحداث عمليات تنبؤ لإخضاع الرؤية للواقعية وجعلها أكثر منطقية وقبولاً لأكبر عدد من العقول للاستيعاب والفهم.

أصل هذا الكتاب هو مجموعة مقالات ودراسات في الأزمة السورية كتبتها وألقيتها في بعض المواقع والصحف على مدار أقل من عام، فجمعتها جميعاً فكان هذا الكتاب الذي بين يديكم.

وأسأل الله أن ينفع به ويجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم

سامح عسكر

[للتواصلascoor@gmail.com](mailto:ascoor@gmail.com)

تليفون من خارج مصر: ٢٠١٠٦١١٨٤٠٠٨

المحتويات

مقدمة الكتاب

الفصل الأول: واقع الأزمة الفكري والعملية

مدخل تصنيفي

الوعي الثوري المعزول

ثورة بلا مشروع

الحكومة والمعارضة- أزمة الوجود والعدم

وهم المعركة الأخيرة

الفصل الثاني: رصد طرق التفكير والصراع والبدائل

عقلية النظام الحاكم في التعاطي

منطق المؤامرة وطبيعة الاصطفاف

التفجيرات الإرهابية "الرعب المجتمعي"

حروب الشوارع والانتماء

عن رؤية الحل وسياسة العزل

الفصل الثالث: دراسات موسعة

دراسة موجزة عن رصد وجود المجتمع الفوضوي

دراسة في فلسفة الانشقاق العسكري

دراسة في رصد وتحليل حالة "الحرب الأهلية وتوقعاتها

دراسة في القبول الشعبي والأمني والإقليمي

الفصل الرابع: الأدوار الإقليمية الفاعلة

الدور التركي

الدور المصري

الدور الإيراني

خاتمة

كافة الحقوق محفوظة للمؤلف ونبيح للباحثين الانتفاع الشخصي بكافة أشكاله

مقدمة الكتاب

مر الآن ما يقرب من عام ونصف على اندلاع الأزمة السورية، ولم تشهد الأحداث في المشهد السوري إلا صراع الإرادات والأبدان... فالضغوط علي النظام السوري تزيد وتنقص حسب الوضع السياسي ومناورات الكسب والخسائر والتحفيز... ومع المراوحات السياسية والمآكة الذهنية والشخصية الكاريزمية يخف الضغط إلي مستويات يشعر بها مؤيدي النظام بالنصر ثم وبالتبعية يزداد الضغط فيشعر معارضي النظام أيضا بالنصر.. إذا نحن أمام صراع إرادات حقيقي، ومن الطبيعي وفي ظل هذه الحالة التي تتسم بالضبابية الإعلامية أن ينتقل الصراع من الإرادي إلى البدني..

هذه الضبابية الإعلامية بدت وكأنها عنوان المرحلة.. فالضبابية هنا ليست في إمكانية المعرفة بما يحدث علي الأرض السورية فحسب.. بل بإبراز الرأي الواحد عبر سلوك كافة أنواع التضليل الإعلامي والتزوير المتعمد والفبركات التي أصبح تداولها علي شبكات وصفحات الإنترنت شيئا عاديا.. وتقريبا أري يوميا عشرات الحالات التي تثبت هذا التوجه الإعلامي السئ من جميع الأطراف سواء كان من النظام أو من المعارضة.. ووضع مثل هذا

يسهل فيه دخول سوريا دولةً وشعباً نفقا طويلا مجهولا لتشكل أزمته أكبر مراجعة فكرية ثورية للعقل الجمعي العربي برمته.. هذا لأن احتمالات الفشل الثوري أصبحت أكثر رجحانا من احتمالات النجاح.. والأدلة على الأرض وتخبطات الكتل السياسية الدولية.. الخليجية منها والغربية لدلالة عظمي علي قرب إعلان الفشل الرسمي إذا ما لم تحدث تلك القوى تغييرا جذريا في أساليب المواجهة..

الفصل الأول: واقع الأزمة الفكري والعملي

مدخل تصنيفي

ما تمر به سوريا يدعونا للنظر حيث اختلفت دوافع الثوار باختلاف ظروفهم وحجم تعرضهم للقمع، كذلك اختلفت النتائج الثورية عن ما بدأت به بنفس المؤثر السابق، فإذا سرنا في هذا السياق فالأوضاع مُرشحة إما للتصاعد وإما للهبوط... تصاعداً في حال بروز قوة المعارضة ونماء وسائلها نمواً تطويرياً.. أي أنهم قاموا بتطوير وسائلهم في ظل ثبات المطلب الرئيسي أو التخلي عن بعضه للموازنة، وهبوطاً في حال نجاح النظام بشكل نهائي في قتل دافع الثورة بحصار وسائلها وإخمادها وبالتالي إعلان انتصاره بشكل نهائي.

أكثر ما يدعونا للنظر في الحالة السورية هي حالة الاستقطاب الإقليمي التي خلقت أضداداً وأنداداً في منطقة جغرافية ضيقة تُعد مُدخلا مهماً ما بين أوروبا وآسيا، ناهيك عن كون هذه المنطقة في عداد المناطق المضطربة والتي تتعلق في أذهان الأوربيين بقربها من إسرائيل، علاوة على كون هذه المنطقة تُشكل تحالفاً استراتيجياً يقف عائقاً أمام أحلام الرجل الغربي بالسيطرة السياسية والاقتصادية على تلك المنطقة، لذلك ليس من البعيد أن يلجأ الرجل الغربي إلى وسائل أخرى أكثر فاعلية في حين فشل وسائله وأدواته في الوقت الراهن، هذا لأن المنطقة لديه هدفاً استراتيجياً وليس كما يُخيل للبعض عدم اهتمام الغرب لعدم توفر الثروة.

فالمنطقة غنية بوضعها الجغرافي والاقتصادي كونها مُدخلا هاما تمر به أكثر طرق التجارة

البرية والجوية بين الغرب والشرق، ولو أضفنا العراق ولبنان وبعد ذلك إيران فمن الجائز لدينا وجود منطقة قد تُعيق أي تداول تجاري فيما للجوء إلى إرضاء الطُرق الأخرى كروسيا أو مصر، أو السيطرة على مداخل البحر الأحمر الجنوبية مما يستدعي السيطرة على دول القرن ابتداءً، إذاً نحن أمام مُهمّة غربية شاقّة، تستدعي إخضاع هذه المنطقة بالكامل للسيطرة أولاً، ثم حماية حليفهم الرئيسي إسرائيل ثانياً، وكون الماهية الصهيونية دينية أكثر من سياسية لدى العرب هذا يستدعي التفكير في فلسفة أخرى تحط من هذه الماهية وتستبدلها بماهية أخرى يكون فيها الصراع عربياً عربياً أو إسلامياً إسلامياً على أساس مذهبي طائفي، يحل محل الصراع القديم بين المسلمين والصهاينة.

أكثر ما يُقلقتي في الوضع السوري هو ضعف الانتماء الذي بدا واضحاً في الفترة الماضية بين صفوف الثوار، حتى أدى بهم هذا الضعف إلى طلب العون من أعدائهم الافتراضيون، وطبقاً لفكرة بدهية الصراع كوجود، فتحوّر ذلك الصراع من طريق لآخر مسألة في غاية الأهمية والخطورة، فهي لا تقف عند حدود حالة زمنية تنتهي عند أصحابها وهذا سبب من أسباب الطمأنينة لهذا التحوّر لديهم.

بتوضيح أكثر فمن يتحول انتماءه في تلك اللحظة يعتقد بأن هذا التحول هو مسألة وقت وعند التخلص من الخصم سيعود كل شئ إلى مساره الطبيعي، وهذا غير صحيح لأسباب تتعلق ببدهية عدم السيطرة على النفس أو الملكية العامة لتصرفاتنا، **فالثابت أننا جميعاً ملكٌ لدوافعنا وحدود معلوماتنا ورغباتنا وطمعنا وغضبنا، فلا سيطرة على النفس دون تقييد هذه النزعات والحالات بقيد العقل والحكمة** ، لذلك فتحوّر الانتماء في أصله يخلق صراعاً على المستوي الفكري ، بمعنى أن هذا الوضع سيخلق مشكلة لدى الأجيال المتعاقبة حتى لو انتهى الوضع إلى ما يريد ذلك المتحوّل.

فمادة الصراع أو موضوعه شرطه وجود الحد والمحدود، وإن عَدَم الحد والمحدود فلا صراع، فذوبان الحدود في ذاته إفناء للصراع، ووجود دافع التحول كموجود يلزمه التحرير في حال لو أراد إحداهما إنهاء الصراع، لذلك لا أطمئن لسياسة طرف بتصرفه يخلق صراعاً لا يُسيطر فيه على حدوده ، خاصة لو كان غير متكافئ، حينها كالذي ألقى بيديه إلى التهلكة فلا هو تحصّل على النصر ولو هو أقدم على المراجعة كي يُنهي صراعاً ليس في صالحه، جائز أن تكون تلك المشكلة هي إجلاء لفكرة فاسدة عن الأنا والآخر، وأظن أن هذا يتحقق

بقوة في الحالة السورية، فالحكومة لديها مشكلة مع الآخر وتأخرها في إجراء الإصلاحات دليل، والمعارضة أيضا لديها أيضا مشكلة من الآخر والاحتقان الطائفي التي تمر به المنطقة دليل، ولو ألقوا باللائمة على الآخر فكيف نفسر تقاعس القائمين على الثورة في سوريا وخارجها من ثوار ومؤيدين عن شرح أبعاد الموضوع دون التعرض للطائفة والمذهب.

إن بقاء الصراع بتمدد النزعة الطائفية دون تحصيل النصر الذي يُمكن القائمين على الضبط هو إدانة حقيقية لعلّة الحال، فلو فرضنا أن الثورة علّة والنزعة الطائفية معلول فالثورة مُدانة، وعلى جانب آخر لو فرضنا أن سياسة الحكومة علّة والنزعة معلول فالحكومة مُدانة، ولكن يبقى السؤال ما هي رتبة النزعة قبل وبعد، فلو نفترض أن الرتبة بعد قيام الثورة أعلى وأعظم فهذه إدانة أكثر للثورة من الحكومة، وأظن أن ذلك يتحقق.. وهذا سبب من أسباب انتقادي للمعارضة في الشهور الأخيرة كونها تسببت في إعلاء نزعة عدوانية يضعف بها الانتماء للوطن لصالح الدين والمذهب.

الوعي الثوري المعزول

الحالة السورية الراهنة جامدة على صورة أقرب إلى الوهم الثوري منها إلى ثورة حقيقية، ففكرة بقاء الثورة تعني تواصل الضغوط السياسية والشعبية والاقتصادية والإدارية، بحيث تُجبر الحكومة على الإعلان عن فشل أي تصرف إداري يخص الدولة، حين نسمع عن تنظيم حكومة دمشق لاستفتاء دستوري يليه بعدة أشهر انتخابات تشريعية في ظل تواصل عمل كافة أجهزة الدولة بما فيها اللقاءات الرياضية وكأن شيئا لم يكن فهذا يعني أن الدولة تسير بشكل طبيعي وأن لا وجود لمؤثر حقيقي على أدائها العام في كافة المجالات بما فيها المجال الخدمي والذي يُعدّ من أهم المجالات التي تصل المواطن بالدولة..

ومع ذلك أرى نشاطاً غير عادي في العمل الثوري وكأن المسألة ليست وهماً بل حقيقة وأن الحكومة السورية سقطت فعلياً وأن المعارضة المسلحة سيطرت على كافة الأنحاء.. وأن الرئيس غادر العاصمة إلى منفاه وأن المجلس الوطني في إزاء بحث كيفية العودة بعد تهينة الأوضاع على الأرض.. مشهد متناقض أجزم بأن الذي يرى هذا المشهد لأول مرة سيحتار وربما يضرب كفاً على كف من فرط استغرابه لما يحدث.. رؤيتي لهذا المشهد تدور في فكرة وجود العمل المُنظّم من جانب الثوار، والذين يسببون بخُطط مرحلية لا تنظر للمتغيرات أكثر

من الثوابت والمبادئ وهذا في حد ذاته خطر، إذا يُذكرنا ذلك بصحّاف العراق المشهور، وربما كانت فكرة هؤلاء تدور في بقاء أوضاع معينة في الإعلام وعلى الأرض لا تخضع للأعيب السياسيين.

البحث الفلسفي لهذه الحالة لا بد وأن يُعالج مسألة الحالة ابتداءً، وهل هذه الحالة قابلة للتمدد أم لا، لو كانت قابلة للتمدد يعني أنها تتعاظم بدافع أهمها هوى الإنسان، وهنا قد يمكر العقل مكرًا يحيل على المتابع رصده حتى الشخص نفسه، وقد يستسلم هذا الشخص لهواه وهو يعتقد أن ما يمر به هو حقيقة مجردة يعترف بها الكافة ولا يتنكر لها سوى الشاذون وحلفاء إبليس، وإذ به في غمرة ذلك يُفاجأ بواقع مرير على غرار ما تلقفه الصحّاف من شهرة عالمية باتت حالته محل بحث لكبار الفلاسفة وعلماء النفس.

هو يرى هذا النموذج وفي ذات الوقت يظن أن حالته بعيدة تماما عن القضية برمتها، وأمان المرصود دلالة على إمكانية الإصابة، فهو في عددا النائمين والنائم في العادة يخضع لإرادة الآخر لو أراد نقله من مكانه لفعل، ولو أراد قتله أيضا لفعل دون مقاومة، هو في المحصلة نائم، وهذه الفلسفة التي ترصد مكر العقل الناتج لنوم العمل الثوري بأدواته أظنها تتحقق وبشكل كبير ليس في سوريا فقط بل في العديد من المناطق المشتعلة في العالم.

إن ما يتمثل للثوري في هذا الوقت لا يعدو كونه إلا تفكيراً نظرياً في إطار مُمتلئ بالبرجماتية وأحياناً الميكافيلية التبريرية، والدليل أنه لن يتخرج من تجاوز ما آمن به في الماضي ودعا له، وهذه أولى بدايات الانهيار، إنه الانهيار القيمي أو حصر الطموح في مجموعة مطالب ملأت العقل والضمير حتى أنها لم تعد تُوجد فراغاً لأي مطالب أخرى، حتى أن ميكافيللي إن جاز لنا قياس فكرة الثوري بفكرته فهو مظلوم إذ ربط فكرته النفعية التبريرية بتمثيل دور الخير حين استشعار الخطر، وهنا الفارق الأهم بين العمل الثوري في سوريا والذي يركن في الغالب لردود أفعال الآخرين دون الاهتمام بتقوية النفس بعيداً عن فكرة الصراع البدني وبين أفكار ميكافيللي التي تتيح له تحصيل المنافع في بيئة ليست أخلاقية ومليئة بالتمرد على الواقع ونظام الدولة.

في المقابل فإن حكومة دمشق تظاهرت بالخير حتى في ظل وأوج قوتها لم تتساهل في هذا الأمر، فهي صورة عامة ستنتطبّع لدى المتابع النزيه الخالي من الأيدولوجية، وهذا الأمر هو

سر خطير في قيام كثير من المثقفين بنقد المعارضة وأعمالها في ظل نقدهم للحكومة، وهذه فلسفة مقصودة، أن نقد الحكومة في ذاته لا يهم، ولكن نقد الثوار هو نقد لنزعتهم ووسائلهم وهو عملية تحرير عملية لواقع مُعقد لم يرصده أكثر المثقفين الذين يتغنون في الإعلام بالحرية والديمقراطية والمساواة وحقوق الشعوب.. مما يصب في النهاية لصالح الحكومة، وأن القوة حين تفرض نفسها فستتغير المفاهيم قسراً.

ثورة بلا مشروع..

أنا من أنصار ضرورة وجود الإصلاح الديني الذي يسبق ثورات الشعوب ، أو أن يسري هذا الإصلاح بالتوازي مع الفعل الثوري، فحركة الإصلاح الديني في المجتمع العربي عامة أظنها نادرة إن لم تكن معدومة بدلالة جمود الاجتهاد المترافق مع الصعود الإعلامي والسياسي للأصوليين الإسلاميين.. وهنا أفرق بين حركة الإصلاح الديني في أوروبا وبين مثلتها في العقل المسلم لأسباب كثيرة لا تتسع الصفحات لذكرها، ولكن سأكتفي بالإشارة إلى وجود عدة أزمات ثقافية وأخلاقية حادة عند المواطن العربي والمسلم، حيث أجبرته هذه الأزمات على قبول التناقض والتعايش معه بعدم الشعور.

هذا التناقض الذي جعل من العربي يمارس شعائره الدينية في بلاد الغرب والشرق بكل أريحية، لكن تراه في ذات الوقت لا يستطيع ممارستها في بلاده ووسط أقرانه، هذا التناقض الذي جعلنا نصرخ من ضراوة.. "الحرب على الإسلام".. بمجرد منع بناء المآذن في مساجد سويسرا، لكن في ذات الوقت لا مانع من هدم أو محاربة بناء الكنائس في بلادنا، هذا التناقض الذي جعلنا نرصد تمدد الإسلام في أوروبا استغلالاً لحرية العبادة والدعوة في تلك البلاد البعيدة، ولكن في ذات الوقت وبمجرد رصد أي دعوة لدين آخر أو مذهب آخر في بلادنا تثور ثورتنا مُنذرةً بقرب القيامة وأهوالها بقبول الدعوة إلى الكفر والزندقة.. ياله من تناقض..!

نترك مسألة الإصلاح الديني فالحديث فيها يطول..

ما أود قوله هو أن الحراك الجماهيري قد يُنتج مشاريع فكرية في حال بروز حركة إصلاح ديني قبيل القيام بهذا الحراك، أما وأن حركة الإصلاح الديني معدومة فلا أستطيع تصور

مشروع هذا الحراك بعيداً عن كونه أصبح مشروعاً للغضب وليس مشروعاً للنهضة، ومشروع الغضب هذا سهل القيام به والجميع قادر على أن يغضب، ولكن ليس لهذا الجميع القدرة على أن يُحوّل غضبه إلى نهضة إلا بعد توفر شروط أهمها شرط .. "القدرة على التغيير" .. وفي هذه قد نختلف، فتصور القوة نسبي - أحياناً - وفي المحصلة تخضع هذه القوة لميزان الحق والعدل، فإذا غابت روح العدل خارت القوى، وإذا اختلفنا في الحق فلا قوة حاضرة.

على جانب آخر فقد لا تأتي الثورات بأي مشروع ولكنها تخلق - في حال تمكنها - فراغاً يؤسس لمنطقة عمل لقوى المستقبل، هذا فقط في حال التمكين ولهذا نشدد مراراً على ضرورة وجود قوى التغيير الحقيقية وليست المتوهمة، وفي الحالة السورية لا أجد حقيقة هذه القوى، فجميع من على الساحة ضعيف ولا يملكون هؤلاء من أمرهم إلا ما صاغه لهم الآخرون، حتى النخبة لديهم معطلة، فلا مشاريع حقيقية يطرحونها في الإعلام، حتى تحليلاتهم وتوقعاتهم السياسية في الغالب تطيش طيشاً غريباً لم نألفه من قبل على رؤى هذه النخبة، تلك النخبة التي كانت رواها في الماضي تنبؤات تتدارسها كبرى المراكز السياسية والإستراتيجية.

استفزني منذ أقل من عام تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية التي وجهته للمعارضة وقالت فيه بضرورة التسلح للمعارضين وعدم إلقاء السلاح كما طلبت الحكومة كشرط وحيد للتفاوض ونزع فتيل الأزمة هذا منذ أقل من عام، تخيلوا لو كانت المعارضة ألقت السلاح في هذا التوقيت هل كان لنا أن نرى هؤلاء الشهداء والقُتلَى تغص شوارع سوريا بأجسادهم... بالطبع سيكون الوضع مختلف، وقد تكون المعارضة حينها قد حصلت على ما يمكنها من المنافسة الحقيقية على الحكم عبر حشد قواها الثورية في الانتخابات، ولو أُرهبهم هاجس التزوير فكان بالإمكان طلب أي رقابة دولية لضمان نزاهة الانتخابات، وهذا الطلب لا أتوقع أن ترفضه الحكومة، فهو يمثل لها طوق نجاه عبر كونه النفق الوحيد لعودة الشرعية الدولية لها..

لا أرى حُسن نية من الجانب الأمريكي فلو أرادوا السلام وحقق الدماء لدعوا الجميع إلى طاولة المفاوضات، أما ما حدث فلا أستطيع تفسيره إلا بصب الزيت على النار... وكأنه إثبات لما رصدناه في السابق بوجود حقيقي للفضى الخلاقة، فلا هم يريدون انتصار المعارضة أو

تقدمها، وفي ذات الوقت يقومون وبشتى قواهم على تسليح المعارضة كي تُشغَب على الحكومة...إذاً ماذا نستشف من هذا الوضع الغائم؟!..أعتقد أنه لو كان هناك وجوداً حقيقياً للمشروع الفكري على أجندة المعارضة لما كان لنا الوصول إلى تلك الحالة الواضح أنها لا تخدم أي طرف سوى أعداء الشعب السوري في الخارج، حتى فكرة الديمقراطية التي يتغنى بها الثوريون فيتناسون أن الديمقراطية في حقيقتها عبارة عن آلية وليس مشروعاً فكرياً ناهضاً.

الحكومة والمعارضة .. أزمة الوجود والعدم

إن النظم التي تحاول تغيير المجتمعات بالقوة تفشل دائماً، وأي وسائل تعتمد على العنف والقهر فهي عاجزة، فالحب لا يأتي بالإرغام ، فهو كالنبات الرباني الذي لا يستغني عن الطين والتراب والماء والشمس.. هكذا أستشعر حديث الدكتور مصطفى محمود حين تحدث عن أولياء الشيطان الذي ظنوا بجهلهم أنهم ملكوا العالم بقوتهم أو انداحت لهم الأرض طوعاً وكرها...وكما هؤلاء لا يحفظون حق الغير فهم لا يحفظون حق أنفسهم التي لولا وجود الغير ما كان لهم وجود في هذا الكوكب...فالشعور بالنفس يقوم على الشعور بالوجود، والعقل البشري يتصور تجاربه وجود،ولو ما كانت التجربة لكان الشعور بالعدم..إنه شعور حقيقي بالفشل.

في سوريا بدا الشر واضحاً..فلا النظام السوري عازم علي التنازل ولا المعارضة عازمة هي أيضاً علي التنازل..والطرفين ليسا بنفس القوة التي تميل لصالح النظام حصراً...وأري أنه من الغباء السياسي أن يمتطي الثوار صهوة جواد لا يستطيعون قيادته فيما لو قرر أن يقدفهم فسيفعل ولن يستطيع أحد أن يمنعه.. فمقاومة الظلم بحاجة لقيادات دينية وسياسية ناجحة ذات بعد سياسي ورؤية ثاقبة خالية من العواطف، فإذا حصلنا على تلك الميزات جاز لنا القول بأن نقرر واقعاً بأيدينا..وبهذا الواقع نستطيع أن نري العالم حضارة الإسلام والمسلمين..ليس بقيادات هشة مجنونة بالمذهبية والكيدية تضع المطالب الإصلاحية الثورية رهن الإقصاء والصفع المذهبي والعرقى والأيدلوجي.

أنا مؤيد لفكرة الثورة لإيماني بأن النظام السوري هو نظام شمولي قمعي ولا توجد وسيلة ضغط حقيقية عليه إلا عبر المظاهرات السلمية...ولكن أختلف في فكرة الصدام مع النظام

السوري الآن عبر رفع مطلب سقوطه كمطلب غير قابل للتفاوض، ومن يتفاوض فهو خائن للثورة وللوطن....نتج عن هذا التعنت حدوث مواجهة مباشرة لم تكن تتوقعها المعارضة مع النظام الحاكم، وقد أدت المواجهة إلى تهديد وحدة التراب السوري والتدخل الخارجي واحتمالية نشوء قلاقل مذهبية ستؤدي حتماً إلى مواجهات طائفية كما حدث في حمص.. وهو مؤشر علي خطورة الوضع إذا ما أدى إلى تفسير المجتمع "ثقافياً" والرجوع به إلى قاعدة الولاء الديني.

وهم المعركة الأخيرة

كثرت في الفترة الأخيرة خروج تصريحات وبيانات سياسية وعسكرية من الحكومة السورية والمعارضة يعلن فيها كل طرف بداية خوض المعركة الأخيرة، حقاً إن مفهوم المعركة الأخيرة يعني أن لا معارك بعد، وفي ظل الحالة القتالية الهستيرية التي تجتاح سوريا لا نستطيع التنبؤ بماهية تلك المعركة وزمانها حتى التنبؤ بتوقيت وقف إطلاق النار، فكل طرف يعلن عن ما يظنه تصرفاً قد يرفع المعنويات لديه، ولكننا سنحاول رصد واقع أولي بناءً على تلك التصريحات والبيانات التي تحمل في مجملها تخبطاً سياسياً وعسكرياً من الطرفين، تخبطاً يُعد هو السمة الغالبة لوقائع الحروب الأهلية.

بدأت "المعركة الأخيرة" بعملية اغتيال سياسي لقادة أمنيين سوريين منهم وزير الدفاع ونائبه، حقاً هذه ضربة عسكرية خطيرة على الحكومة السورية، ونتائجها توفر جو ملائم لإشاعة جو من الإحباط تمهيداً لبدء الضربة الفجائية الإستراتيجية التي ستقضي على الحكومة ابتداءً، لا أستبعد التخطيط والتعاون من أجلها، ولكن ما يهمني النتائج، حتى الآن أستطيع القول بأن الحكومة السورية استطاعت وبدءاً بالغ امتصاص تلك الضربة سياسياً عبر الفيتو الصيني والروسي، وعسكرياً عبر عملية الحسم العسكري القائمة التي نتج عنها تحرير مدينة دمشق من مسلحي المعارضة، والبدء في التجهيزات العسكرية لتحرير مدينة حلب لما تمثله هاتين المدينتين من أهمية بالغة لدى الطرفين.

العمليات العسكرية توحى بتقدم استراتيجي وتكتيكي للجيش السوري الحكومي وخسائر بشرية غير متوقعة ومفاجئة في صفوف المعارضة، ربما لن يشعر المعارضون بحجم الكارثة البشرية هذه الأيام نظراً لانشغالهم ب"معركتهم الأخيرة". ولكن دلالة هذا الانتصار في بدء

الحكومة باستخدام نفس التكتيكات التي تحارب بها المعارضة ألا وهي الحرب النفسية والإعلامية عبر إيقاع أكبر عدد من القتلى في صفوف الخصم وتصوير هذه الجثث وعرضها على الشاشات كي تُعلي من الروح المعنوية للموالين وتقضي على ما تبقى من معنويات المعارضين.

الوضع العسكري على الأرض وضع متغير وتحليلاتنا له لن يخرج من قالب الاستخدام والتوظيف لا أكثر، بل إن أكثر ما يهمنا في هذا المجال هو التحذير بأن الحرب الأهلية السورية - بهذه الصورة - مرشحة للتصاعد، ويصعب معها التنبؤ بإحداث عملية سلم أهلي تُنقذ سوريا من الدمار اللاحق بها من جراء التعنت وتصفية الحسابات.

الفصل الثاني: رصد طرق التفكير والصراع والبدائل

عقلية النظام الحاكم في التعاطي

لابد لمعرفة هذا النظام معرفة كيف نشأ.. فالمقدمات المخطئة تُعطي وبالتبعية نتائج مخطئة.. لأن العديد يخلط بين مذهبية النظام "بحاليتها" وبين أيديولوجيته الفكرية والتي تُعطيه بُعداً قومياً فينشأ التعامل معه على أساس تصنيفي بينما الواقع يشهد بتنوعه الأيديولوجي والمذهبي على عكس كثير من الدعاية التي تروج لأشياء أخرى ليست لها علاقة بالنظام، وهذا أعزّه في الغالب لخطاب ديني متشدد أثر في القواعد الجماهيرية وبعض النخب أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات.. لذلك كانت من ضمن مفارقات هذا النظام مع مخالفه قيامه بارتكاب المجازر ضد الثوار في حماة واتهامه للإخوان المسلمين بالانقلاب العسكري.. ومع ضخامة أعداد الشهداء نجد أن صورة الضحايا في الداخل السوري كانت مشوهة وصورة النظام كانت هي البطل الذي حرر السوريين من.. "الإرهاب" ..

حتى أنني قرأت تقريراً منذ عدة أشهر يقول فيه بأن الأغلبية العظمى من الشعب السوري كانوا يحتفلون بنجاح النظام في القضاء على عصابات الإخوان كما كانوا يصفونهم في الإعلام الحكومي.. وهذا التصرف ليس بغريب علي الأنظمة الشمولية التي تعتمد فرض الرأي كسلوك وفكرة دون النظر إلي ماهيتها ومدى قبولها من كافة الأطراف.. بيد أنه قد رأينا مثل هذه التصرفات في الصين ومجازرها في ساحة "تيان آن من" .. ومجازر روسيا في الشيشان .. ومجازر إسرائيل في لبنان وفلسطين في مطلع الثمانينيات ومؤخراً رغم أن التكوين السياسي للنظام الإسرائيلي لا يعطيه بُعداً شمولياً.. ولكن عقيدته العنصرية بتميز الفكرة الصهيونية هي التي جعلت له هذا التشابه مع الأنظمة القمعية ولو بطريقة فلسفية..

ومع تولي بشار الأسد الحكم رأينا توجهاً جديداً لدي رأس القيادة البعثية يتمثل في الدعوة لضرورة إجراء إصلاحات أشار إليها بشار الأسد في أولي خطباته في العام ٢٠٠٠ بعد توليه مهام الرئاسة وهو تأريخ للقيادة السياسية السورية يؤرخون فيه لبدء عقلية إصلاحية كما يروجون لها في إعلامهم الرسمي.. ولكن هذا الترويج شابه بعض المتناقضات، إذ لو كان الإصلاح هدفاً لكان من السهل صناعة دستور يتوافق عليه السوريون دون إقصاء.. ولا شك أن أحد أبرز سقطات النظام السوري هو إقصائه لجماعة الإخوان المسلمين السورية وعدم إلغاء بشار الأسد للقتلون الذي يحكم بالإعدام لكل من ينتمي للجماعة في سوريا.. وبعد مرور ١١ عاماً علي خطابه "الإصلاحي" في بداية القرن الحادي والعشرين لم نسمع لبشار الأسد أو نقرأ له توجهاً تواصلياً مع مخالفيه في الداخل.. ولعله كان حجة قوية لتوسيع رقعة الرفض لنظامه داخل سوريا وخارجها خاصة للمنتمين لجماعة الإخوان المسلمين في باقي البلدان..

في ظل هذه العقلية الإقصائية للنظام السوري رأينا توجهاً للنظام السوري يتسم بالعقلية الثورية الممانعة للحالة العامة لعقلية النظام العالمي ، هذا النظام الذي يحطّ بمشاريعه واستراتيجياته بمنطقة الشرق الأوسط بالتحديد كمنطقة استراتيجية له لدعم الكيان الصهيوني كهدف استراتيجي يضمن بقاء الكيان كأداة وسط الحالة العربية والإسلامية التي رافقت صدمة الحداثة في عقليات تلك الشعوب.. وهو ما أوجد للنظام السوري منذ نشأته عام ٧١ أرضية شعبية خاصة في المناطق التي تشهد مواجهات عسكرية وإعلامية مع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة.. وهذا طبيعي إذ بالعودة إلي المعطيات التي رافقت نشأة النظام في الستينات نرى أن النظام ذو عقلية ثورية أيديولوجية تمددت أنسجتها داخل دول الجوار ..

هذه المقدمة مهمة للوقوف على الحالة التكوينية للنظام السوري تمهيدا لمعرفة وإمكانية رصد عقليته في التعامل مع الأحداث.. ولكن في خضم ذلك ومع بروز حالة التشدد الديني التي رافقت صعود جماعات التيار السياسي في المنطقة العربية رأينا بروزا لأفكار إقصائية دينية كانت لها تواجع في مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان كأحد خطوط التماس مع ممثل النظام العالمي الإمبريالي في المنطقة.. "الكيان الصهيوني".. ومع ثبوت تلك العقلية الدينية الإقصائية فكان لها أن ترفض الأيدولوجية البعثية بل واتهمتها بالكفر والمروق، نزعة الحكم الدينية مهّدت بعد ذلك لنشأة عقلية شعبية "دينية" ضد الأنظمة البعثية قديما في العراق وحاليا في سوريا.. وزادت الرقعة في سوريا بترويج الخلفية المذهبية للنظام السوري كأسلوب للقطع دون الوصل بأي حال.. ومنه إلى إنشاء عقلية شعبية تتهم النظام السوري بالطائفية..

شخصيا ورغم انتقادي للنظام السوري وعدّي له كأحد أسباب الأزمة بل هو أصل من أصولها.. أرى أن الترويج لطائفية النظام السوري غير صحيح ولا يجوز، إذ المسألة بها نُظِرَ وبحاجة لمراجعة حثيثة.. فهذا الترويج يترافق في العادة مع خطاب طائفي لمعارض النظام السوري في الداخل وفي الخارج بدلالة فتاوى الشيوخ الأخيرة ضد النظام السوري وضد العلويين ووضعهم في نسق واحد.. أيضا بدلالة تكفير العلويين تمهيدا للقول بأحقية خلعه والانتقال عليه كون بشار الأسد - وقتها حاكم كافر - كما يدعون..

وهذه النوعية من التفكير أتحفظ عليها بالطبع، وأضيف أنها نظرة سطحية لا تخدم تلك العقلية فضلا عن إرادتها للإصلاح بدلالة استقطاب معنوي وفكري يحول دون التمكين علي أسس ديمقراطية تهدف للمساواة.. وهذا ما لا أظنه مطلب هؤلاء الشيوخ ولكنهم يقعون فيه في الغالب إما لجهلهم بطبيعة النظام أو بجهلهم بالفرقة ذاتها أو بجهلهم بأسس وقواعد الحكم الشرعي الصحيح والذي يخلط الحكم الشرعي بالسياسي ولكل علومه الخاصة..

أيضا وباستطلاعي لحالية هذا النظام لم أرَ في خطابه السياسي ولا في خطابه مؤيديه من الشيوخ وعلماء الدين أي خطاب طائفي بل بالعكس وجدت خطبا وحدويا يضع جميع الفرق والمذاهب والأيدولوجيات في نظم واحد ويربطهم جميعاً بمصير واحد وهذه الفكرة هي الأفكار التي أتفق فيها مع هذا النظام وهذا عمل جيد علي كل حال، ولكن مع ذلك فالدعوة للوحدة

علي أسس وطنية لا بد لها من إجراءات سياسية علي الأرض وهذا ما قصر فيه النظام طيلة عقود، بيد أن خلق لنفسه فراغاً دينياً يتعزز بتمدد النزعة المذهبية على أسس سياسية، والنظام له مشاكل سياسية عدة أحياناً تُخلط هذه المشكلات بأيدولوجيات دينية تداعيا لحالة الفراغ الديني التي عاني ويعاني منها المسلمون في العصر الحالي....

الفكرة التي ينطلق منها خصوم النظام الدينيون هي سياسية بحتة.. مما أنشأ حالة استقطاب سياسي ممتزجة دينياً مع أفكار إقصائية وفي الغالب تكفيرية.. نتج عنها ربط بعض الطوائف والملل مصيرهم بمصير النظام، حدث ذلك مع بروز تلك الأفكار علي السطح في حالة الانفتاح الإعلامي التي تُعد سمة رئيسية من سمات هذا العصر.. ولسنا في معرض الحديث عن الإعلام ودوره فربما نتعرض له في مقام آخر بإذن الله، ويكفينا في هذا المقام الإشارة إلي تداعيات الحالة الإعلامية السلبية علي العقل العربي والتي خلقت منه تابعا للمؤسسة الإعلامية التي غزت البيوت والعقول ولم تجعل للفرد متنفس لتحديد شخصيته أو الدفاع عن نفسه وأفكاره أو السيطرة علي حياته الخاصة.. فالحشد والتجيش هو عنوان المرحلة - بكل تأكيد - وعليه فلا بد من العمل علي خلق أساليب وسلوكيات فعّالة لمواجهة هذه الأزمة الإعلامية التي مست الضمير الإنساني وجعلته كيانا فاقد الهوية..

منطق المؤامرة وطبيعة الاصطفاف

يعاني جميع الأطراف المتصارعة في سوريا من عقدة "المؤامرة".. فالنظام السوري يعتقد بتدبير الكون برمته مؤامرة شاملة لخصها في خطابه الدعائي والسياسي.. "بالمؤامرة الكونية"... هذا وإن كان حصر النظام لتلك المؤامرة في جهة واحدة مثلت لديه عدواً استراتيجياً فيمكننا القول بأن حقيقة وجود هذا النوع من المؤامرات بحاجة لبحث دون إثبات أو نفي سابقين، ذلك لأن توجيه هذا الخطاب نحو جهة خطية واحدة في ضمير النظام الحاكم قد يكون - أحياناً - فضيلة فيما لو ثبت فيما بعد وجودها، فالرؤية الذاتية تنطلق في العادة من منطلقات أيولوجية أو روحانية خصوصاً في عالم السياسية، فالقريب الروحاني قريب سياسي، والقريب الأيدلوجي قريب سياسي، ولا يهم طبيعة العمل نفسه كونه مشروع أم لا، الأهم هو توافق الرؤى بغض النظر عن سلامتها.

أقول ذلك لأن الحوار في مثل هذه الظروف العصيبة غالباً لا يؤتي ثماره، فكل طرف يتشدد في رؤيته أملاً في كسر عظام خصومه في رؤية جوهريّة تبحث عن النصر بأي وسيلة وبأي ثمن. ذلك لأن ثمرة الحوار تتجاوز حدود التوافق السياسي وتقريب وجهات النظر إلى إمكانية المراجعة الشاملة للمناهج والأفكار، وهذه حالة بشرية عامة تتسم بها النفس البشرية حين تتعرض لمثل هذه السلوكيات والأفعال التصادمية.

أما في الجانب المعارض فالمؤامرة لديهم متشعبة بين جذور التاريخ والفكر الضارب في القدم وبين سلوك المؤيدين المقصرين، الأولى بدلالة تعرضهم لمذهب شخص الحاكم كونه علوي "تصيري". وكونه بعثي "قومي-يساري-اشتراكي". فالسمة العامة لخطاب المعارضة الدعائي سمة أيولوجية تمس المذهب والعرق والفكر على مستوى القواعد الجماهيرية والقيادية الدينية التي يمكن للجميع رصدها عبر إعلامهم الإلكتروني والفضائي المتخصص، وأنا هنا أبتعد عن الخطاب السياسي الذي يشمل في مضمونه لغة الحقوق ورفع المظالم وتحقيق المساواة رغم سقطات البعض منهم بالتعرض للسمة العامة الطائفية والعرقية وكأنه حنين -فطري- لجذور المشكلة، ولن نحمل المسألة أكثر مما تحتمل فالتوجه الواحد في المعارضة معدوم ولكن يغلب عليهم جميعاً طابع الرفض والإقصاء المطلق لأي جهة أو فكرة تتعلق بالنظام.

أما تعلقهم بمنطق المؤامرة من الجهة الثانية هو اعتقادهم -أحياناً- بتأمر مناصريهم عليهم من حكومات وشعوب، وأقول أحياناً لأن مناصريهم في الحقيقة غير مقصرين في نصرتهم لهم كل حسب إمكانياته، فالحرب الشاملة مع الحكومة السورية تكاد تكون صعبة، عوضاً عن الظرف الدولي الذي لا يسمح بحروب في منطقة الشرق الأوسط وعلى حدود إسرائيل في هذا الوقت بالذات، خاصة أيضاً بعدما تبين أن الحكومة السورية هي حكومة قوية من ناحية الجيش والسياسة والحشد الجماهيري واتساع رقعة الولاء لها بطول البلاد... هذا الوضع يُنتج في العادة مناورات سياسية واقتصادية وعسكرية لكنها لا ترقى لحالة الحرب الشاملة التي يحاول تفاديها الجميع بمن فيهم مؤيدو النظام السوري.

كذلك إذا نظرنا للظرف الإقليمي فسند أن الصراع في سوريا لا يبتعد كثيراً عن الصراع المعتاد -في هذا العصر- بين الإسلام السياسي والعلمنة وكأن هذا النوع من الصراع هو سمة العصر، ورغم إيماني بعدم خطية التاريخ إلا أنني لا أفصل بين صراع الأفكار وصراع

الجزور التاريخية . وللمتعجبين أقول أنه لا علاقة إذ الخطية تؤمن بتشابه الأفعال والظروف في زمن وإسقاطه على آخر للتنبؤ أو للاستنتاج، وكأن الحرب في سوريا تكرر لصراع أتاتورك مع العثمانيين، هناك شاهد واحد فقط قد يقضي على هذه الفكرة وهو لجوء شعب ليبيا لجوءاً قوياً للتيار العلماني واختياره ممثلاً للشعب في برلمان ما بعد الثورة، وهذا الذي يجري في ليبيا ليس استثناءً كي نؤكد القاعدة، بل سنتحرى الإصاف ونقول أن الذي يجري في ليبيا هو انتقال عملي للصراع من المنهج إلى اللفظ، وهذا له مجال آخر يتسع فيه النقاش بإذن الله.

كذلك فطبيعة الاصطفاف تستلزم الدعوة الروحانية أكثر للحشد والتعبئة، فنرى الحكومة السورية تحشد بخطاب إعلامي مقاوم وممانع للكيان الصهيوني وللغرب بالعموم استغلالاً لحالة العداء العربي العامة لهذه الجهات، إضافة إلى دعوتها للوحدة بعدما تبينت - لديها وللبعث - الطبيعة الأيدلوجية والمذهبية للخصوم ، بينما تحشد المعارضة أنصارها بطرق شتى تتنوع ما بين مذهبية إلى عرقية إلى سياسية تاريخية إلى أيدلوجية فكرية - كالصراع مع العلمانيين واليساريين مثلاً - في المقابل نرى الإسلام يقف وسطاً في الحشد تتجاذبه الأطراف محاولين استقطاب العاطفة الدينية كلٌ لصالحه بغض النظر عن المنهج أو السلوك، وهذا في النهاية يُنتج نزعة تصنيفية عنيفة تُنذر من يتبناها بصراع مرير مع كافة الخصوم والناقدين، فأى رفض أو نقد سوف يؤدي إلى تصنيف سريع يقوم به ويرعاه العديد من السُدج وأصحاب الرؤى الضيقة والممتهنة للتعصب وتجارته.

حقيقة واقعة لا بد من ذكرها أن طبيعة الاصطفاف لا تعني بالضرورة تحقق وجوده على الأرض إنما المقصود هو الخطاب الدعائي للأغلبية، فالحكومة السورية لديها أتباع وأنصار من الإسلاميين من شتى الاتجاهات، بينما المعارضة السورية لديها أيضاً أتباع وأنصار من العلمانيين ومن شتى الاتجاهات أيضاً، كذلك لا تغفل تحمس البعض واصطفافهم بُناءً على رؤية الأحلاف، فعلى سبيل المثال أدت الثورة الإيرانية لنشوء تيار علماني قوي مضاد لها نتج عن ما قالوا عنه أنه خطف للإسلاميين الشيعة وأنصار ولاية الفقيه لجهدهم وسرق تضحياتهم في الثورة الإيرانية، هذه الثورة والتي يقول عنها البعض أنها كانت ثورة علمانية بامتياز ولكن خطفها رجال الدين في عملية قفز سريع باستخدام الفقراء والعامة والتلاعب بعواطفهم عبر استغلال "جهلهم بالدين وبالثقافة"، هذه الشريحة يعادي أغلبها النظام السوري

بناءً على عدائه لطهران، أستثنى البعض منهم ممن رأى خطورة الإسلام السياسي "السني" التي بدأت الأزمة السورية في كشفه للإعلام.

في المحصلة يأتي الاصطفاف نتيجة لرؤية واحدة-وليست وحدوية-جذرية، وهذه طبيعة بشرية إذ يظن حتى القائمون على الخطاب "الوحدوي" أن خطابهم الأصحح مع كافة الوسائل والسلوكيات، ولكن بمجرد رفض أي من هذه السلوكيات أو الوسائل من طرف فبناءً عليه يأتي رفض الخطاب بالكلية، وهذه مشكلة ثقافية بامتياز... إذ كان عنوانها التعميم وصنع العداوات بمجرد الرفض كنتيجة طبيعية لحشر النظرية الإصلاحية في حكم دون مبدأ أو حشرها في الفكرة دون القيمة، وقتها لن يبحث أحد إلا عن فهمه هو للدين وللحياة وليس عن الحاجات الضرورية لنفسه ولمجتمعه كأولوية .

التفجيرات الإرهابية "الرعب المجتمعي"

من أخطر السلوكيات الغير منتظمة تلك التي تستهدف أرواح الأبرياء، فيما يُعرف لدينا بالأعمال الإرهابية المقصود منها إثارة الدُعر وإراقة أكبر كم من الدماء ، هذا السلوك وإن كان وراءه من مستفيد إلا أن أضراره على المدى البعيد في منتهى الخطورة على الجميع بلا استثناء، حيث تعمل تلك الأفعال الحمقاء على تفكيك البنية الروحية للأفراد والجماعات، وتخلق واقعاً كئيباً ملئاً بالسلبيات، علاوة على كونها مؤثراً مُرعباً على أرواح وأنفس الصغار، أتساءل لماذا لا يستحي إعلاننا المبارك من نشر مناظر وصور الدماء والأشلاء، وهل انتبه هؤلاء "العابرة" إلى النتائج الوخيمة لتلك المشاهد على صور وأذهان الناس.

إن من الظلم المبين أن يدفع الأبرياء فاتورة الحرب السياسية، وأن يعمل الإعلاميون والسياسيون على خلق حالة من البلبلة قد تتسبب في تفكيك المجتمع تفككاً معنوياً بحيث يضعف الانتماء ويتوقع كل طرف في محصنه ذائداً عن أهدافه مهما بلغ عدد الضحايا، إنه الكبرُ بعينه، أن يرى المتصارعون الأرواح وهي تُزهق دون مقابل، وأن تتناثر أشلاء الضحايا دون اعتبار، وأن يُذبح الناس وعُقلاتهم في غمرة التمرس خلف شعاراتهم الكاذبة، لا أغلى عند الله من أرواح ودماء البشر، وخير الناس من عمل على الصلح وحقق الدماء ولو كان جاهلاً، وشر الناس من استحل دماء الأبرياء ولو كان عالماً.

حروب الشوارع والانتماء

تدور هذه النوعية من الحروب بين الأهل والأشقاء في الأعم الأغلب، ويندر وجود هذه الحرب إثر هجوم أجنبي على منطقة أو شعب، وإذا حدث فبتوجيه معارضة هذه المنطقة من أهلها كما حدث من قبل في أفغانستان وليبيا، أما الجيوش المنظمة فهي تبتعد عن هذه النوعية من الحروب قدر الإمكان، ذلك لخسائرها الكبيرة وتشعب مشاكلها خاصة في عصر الإعلام وسرعة نقل المعلومة، وحين وجود هذه الحرب فلا وطن ولا دولة إلا في صورة الموالي... مما يُعد تقنياً لشريعة الغاب اللآدمية.

ففي الحالة السورية هناك طرفين متصارعين كلاهما يستخدم نفس الأسلوب ونفس الوسائل- خاصةً بعد عسكرة الثورة والعجز عن السيطرة على حدود الصراع- وما يستدعي التعاطف مع طرف ضد الآخر هو نفسه ما يستدعي تشريع اللجوء لهدم الدولة وعقدتها الاجتماعي، فكل طرف يعتقد في ذاته الدولة، حتى أن الطرف الأضعف يُصرّ على هذا الاعتقاد دون التعرّض لقضايا أهمها القومية والهوية والدين والأخلاق والإيثار والموازنات السياسية والشرعية وضبط النفس وما إلى ذلك من مفاهيم تُساعد على الانضباط والرؤية الصحيحة، لا بد من هذا كي لا تُعطي فرصة لأي طرف مُغالي أو له مصلحة بالقضاء عليك أن يعمل بأريحية وهو مطمئن أن ما يسعى إليه سيناله على الأقل على المدى البعيد.

حرب الشوارع لا تستلزم سوى الأسلحة الخفيفة والمتوسطة من بنادق كلاشينكوف وقاذفات صواريخ محمولة ورشاشات متوسطة أو نصف بوصة وما يساويها على الأرجح، أما السلاح الثقيل فهو سيد المعارك وهو أداة السيطرة كونه يتطلب مساحة أكبر للحركة وأظنه متوفر لدى الجيش النظامي بشكل مريح، ليس على الطريقة الميليشياوية التي تتبعها المعارضة، فهذه الطريقة الأخيرة تسببت وستسبب في أزمات أهلية متلاحقة تتخندق فيها المجموعات المسلحة داخل منطقة جغرافية ضيقة مأهولة بالسكان يتبعها سلوك قتل مفتوح واتسحابات وكر وفر... سلوكاً يُعرض حياة المدنيين للخطر، ناهيك أن قوة السيطرة على هذه النوعية من السلاح ضعيفة، وسهولة تهريبها سيقف حائلاً دون أي محاولة للسيطرة.

وبما أن الدول الغربية والخليجية هي الممول الرسمي للسلح لفصائل المعارضة السورية المسلحة فأستخلص من ذلك أن هؤلاء يعلمون - يقيناً - بأن الحكومة السورية لن تسقط بهذه النوعية من الأسلحة، وأن الحل الوحيد لرحيل الحكومة هو التدخل الجوي أو البري ولكن هذا مستحيل فالصين وروسيا يقفان حائلاً دون إتمام هذه الخطة، ناهيك عن قرب ميعاد الانتخابات الأمريكية، فضلاً عن خروج ساركوزي من اللعبة السورية، ولم تتضح معالم هولاند حتى الآن وأتوقع تشابهه مع سلفه ولكن بأنياب أقل حدة، إذاً يبقى أمامهم حل وحيد هو إبقاء الوضع على ما هو عليه على طريقة النيابة المصرية حين يختصم طرفان على مكان أو عين ثم تحكم باستمرار الوضع، وبالتالي يبقى الحال على ما هو عليه إلى حين إحداث حدث فارق وجوهري، وهذا ما أظنه تنتظره المعارضة.

ولكن هذا الإنتظار ضعف موحل، فالمعارضة لا تصنع انتصارها بأيديها، بل تكلّ جُلّ اهتمامها لجهود الآخر.. فلماذا ورطوا أنفسهم وشعبهم منذ البداية؟!.. وألم يكن من الأولى أن نسمع للآخر حتى لو كان مخطئاً فنتدارس أفكاره؟.. أظن أن الآخر لم يقصر في النصح فقد شهدت هذه المرحلة بنفسني، ولم أرَ تقصيراً من خلفاء الثورة ممن يوصفون بالعقلاء، ولأن الأكثرية المتعاطفة مع المعارضة لا تسمع ما يدور في الغرف المغلقة فتظن بأن الوضع تحت السيطرة وهذا غير صحيح، وأكبر دلالة على ذلك هو عمل الدولة السورية بكل أريحية وسحق جماعات المعارضة المسلحة من المناطق والمدن والأحياء تبعاً ، وأن ما يتهدم لن يدفع ثمنه سوى المواطن السوري.

سيقول البعض أن الانتماء يتحقق لدى سوريا الأرض، ولم أفهم ما هي سوريا الأرض وهل هي غير سوريا الشعب أو سوريا الهوية؟؟!... إنهم يعزلون الهوية عن الأرض لتمكّن نزعة الإقصاء والطرده من أنفسهم، فالرباط المقدس بين السوري وأرضه لا ينفك عن ربط السوري بثقافته ودينه وهويته، وحتى الآن لا توجد مؤشرات على وجود تلك الأربطة بدلالة انفراط العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، هذا لأن هناك فكرة مسيطرة تقول بأن الأنا هو الدولة وهذا غير صحيح، فالعقد الاجتماعي هو خضوع للإرادة العامة التي تهدف لتحقيق العدل بعيداً عن هوية الحاكم، وأي مواطن يشعر بالظلم يحق له -حسب نظرية المتمد- أن يهدم هذا العقد بكل سهولة!! هذا تمرد حقيقي على نظام الدولة بدلاً من كون المتمد حلقة لتحصيل الحقوق الطبيعية للأفراد والجماعات، فكما أن هناك طرفاً مظلوماً هناك أطرافاً

ليست أقل ظلماً ، وهذا يستدعي بنا مجازاة الوقائع على الأرض سواء إقليمياً أو دولياً أو وطنياً واستنتاج مدى قبول الدولة للإصلاح .

فإذا كان فالانتماء لقطعة الأرض لا يُمثل شيئاً، لأن الأرض جزء من هوية المكان التي تضم ثقافة الشعب وأخلاقه وعلومه، وبالتالي فقصة الانتماء فيها نظر خاصة مع وجود هذه الدعوات لحلف الناتو لضرب سوريا، وأي انتماء يتحقق في ظل دعوة الأجنبي للقُدوم بكامل قوته العسكرية للتخلص من شقيق الوطن.. ربما كان لفظ شقيق الوطن غير مُحبذ لدى الطرفين ولكنه لفظٌ معنوي له وجود يتحقق في صورة الأتباع ومؤسسات الدولة، أي الثورة على الحكومة لا تعني الثورة على الأتباع أو مؤسسات الدولة، وأظن أن هذه الرؤية تُعد مأزقاً في تعيين الهوية السورية، فالثوري لا يؤمن بهوية سوى هوية الثورة، في المقابل لا تؤمن الحكومة بهوية سوى هوية الدولة المتمثلة في النظام الإداري والسياسي.

أخيراً فالمعرفة أصل الإحاطة ولا معرفة دون تعيين المفاهيم وضبطها ضبطاً موضوعياً قابل للتحقيق، وقضية سوريا ليست قضية سياسية أكثر من كونها قضية هوية بالدرجة الأولى، فتقريباً أكثر مفاهيم الوطنية وحبّ الآخر تم اختزالها في صورة المؤيد والمعارض، وهي حالة صراع مرصودة لا حدود لها وجميع احتمالاتها مفتوحة، **لذلك نقول دوماً ونطرح ما نراه بصيغ مختلفة أن أصل الإشكال السوري ليس في جوهره، ولكن في البعد النفسي والذاتي منه**، ولو نفترض أن الضيق والشدة -كسمة من سمات الثورة السورية- تتحقق فهو انعكاس لوهم وخيال أصاب البعض منهم حتى ظنّوا بأن أحلامهم قابلة للتحقيق في أي ظرف ومهما كانت النتائج .

عن رؤية الحل وسياسة العزل

أعتقد أنه لا اتساق بين حل الأزمة ومحاولات عزل الدولة السورية دولياً وإقليمياً عبر عزل نظامها الحاكم..بمعنى أن من أراد العزل فهو وبالتبعية يريد تعميق الأزمة وإطالة أمد الحرب..كنت ومنذ بدء الأزمة أرى أنه لا جدوى من سحب السفراء العرب من دمشق، فمع توالي سحب السفراء بقرارات من الجامعة العربية رأينا أنه لا تأثير حقيقي وجدي على الصراع، ناهيك عن رفض عدة دول عربية لتلك النوعية من القرارات كالجائر والعراق

والسودان واليمن ولبنان لسحب سفرائهم.. وهذا مؤشر علي "سطحية" قرارات الجامعة
كونها كانت قرارات سياسية كيدية في المقام الأول.

أقول كيدية لأن الجامعة العربية كالت بمكيالين عبر التغاضي عن ما يحدث في البحرين
والسعودية فخرجت قراراتهم فارغة المضمون ومشوشة الهوية، فمرجعية القرار تستند
لحقوق الشعوب ووقف إراقة دماء المتظاهرين، في حين تأتي الدولتان العربيتان "السعودية
والبحرين" ضمن عداد الدول التي تنتهك حقوق الإنسان ولا تسمح للتظاهر السلمي
لمواطنيها.. وأي قارئ -منصف وغير مؤدلج- سيرى تلك الكيدية بوضوح في مشاهد القمع
والقتل للمعارضة في تلك الدولتين.

أيضاً فقرارات الجامعة خرجت لتصادر حق بشار الأسد في إتمام خطة العمل العربية كإنسان
ونظام يري في نفسه الحرية..... تلك الخطة التي توازت مع سحب السفراء العرب أواخر
العام ٢٠١١ وأقرتها الجامعة في مفارقة سياسية غريبة تتم إما عن سطحية وسذاجة هؤلاء
السياسيين، أو تعمدهم إفشال الخطة العربية بمكر سياسي يبحث عن الأزمة ولا يبحث عن
الحل، فالقرار واضح جداً أنه لا يهدف للحل وإلا صبروا أسبوعاً واحداً يرسلون فيه لجنة
تقصي الحقائق ولجنة المتابعة العربية- حينها- ليتأكدوا من إتمام بشار للخطة العربية.. ولكن
عدم صبرهم وابتزازهم لبشار الأسد كان مقدر له في السابق ويتوقعون نتائجه ..

أما عن الحل فلن يخرج من إنجاز حوار داخلي سوري لا يستثنى أحد، حواراً تخرج منه
كافة الأطراف راضية مرضية، بل وينبغي أن يتوازي السير في هذا الحل مع وضع مبادئ
عامة وخطوط حمراء تنجلي معها كافة الترسبات والتصرفات المخطئة التي صاحبت عمل كل
الأطراف، سواء من جانب الحكومة بإنهاء عمل الشبيحة "البلطجية" ونزع سلاح العائلات، أو
من جانب المعارضة بإنهاء عمل التنظيمات الإرهابية العربية والأجنبية التي وفدت لسوريا
تحت مسمى الجهاد، بالإضافة إلى عقد خطة عمل "إقليمية" تندمج فيها كافة التشكيلات
العسكرية للمعارضة في إطار الجيش الوطني بالتوازي مع إنجاز مصالحة وطنية تهدف
لوضع دستور ديمقراطي يعقبه انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة بإشراف دولي
وإسلامي وعربي كامل

العقبات في طريق الحل ستأتي حتماً من الخارج خاصةً من المجلس الوطني السوري الكائن بمدينة اسطنبول وهو مدعوم من تركيا والخليج، وعلى العكس من ذلك أرى أن النظام الحاكم في سوريا سيقبل بأي حل سياسي طالما كان يهدف لبقائه، وسر يقيني ينبع من كون المجلس قد تم بنائه خصيصاً لهذا الغرض ألا وهو إسقاط النظام الحاكم ، فمن غير المنطقي أن يتخلى عن ما كان سبباً لنشأته.. هذا من ناحية.. من ناحية أخرى كون المصالحة والانتخابات ستضعهم في موقف حرج للغاية، إذ لو تبينت شعبية بشار الأسد وفوزه وحزبه في الانتخابات فهذا يعني إلقاء عبء خسائر الحرب كلها عليه وعلى كافة المعارضين في السابق، فغالبا استطلاعات الرأي التي نشرتها بعض المواقع والصحف أعطت فوزاً شعبياً لصالح النظام الحاكم... وبغض النظر عن أسباب هذا التوجه من السوريين وشكله وصفته فهو مؤشر شعبي سوري على رفض غالبية الشعب السوري لأعمال المعارضة أو تخوفهم منها.

كذلك فسياسة إدخال لجان المراقبين سواء كانوا عرباً أو أجنباً هي سياسة تصب في صالح الحكومة السورية ابتداءً... وليس انتهاءً.. إذ في الأغلب تكشف تلك اللجان تجاوزات المعارضة بجانب تجاوزات الحكومة، وبالتالي تشكيل عقلية جديدة للتعامل مع الأزمة تساوي بين القوتين على خلاف المشهور على مستوى الإعلام الخليجي والغربي، أيضاً فباستطاعة المعارضة أن تستغل وجود هذه اللجان في توسيع رقعة عملها على الأرض والقيام بالحشد القوي والمؤثر، وقد رأينا ذلك بوضوح أثناء عمل لجان المراقبة العربية وأخيراً لجنة الأمم المتحدة وجهود كوفي عنان ، بينما وفي عهد الإبراهيمي-بديل عنان - كانت الحكومة السورية قد استوعبت الدرس، فلجأت لخيار الحسم العسكري بالتوازي مع إنجاز العملية السياسية، في استغلال واضح لصورة المعارضة المسلحة كونها خارجة عن إرادة الدولة السورية بقوة السلاح، وهذا مالا ترضاه أي دولة ولا تستطيع التصريح بشرعيته بعيداً عن منطق الدفاع عن النفس الذي أصبح هو الآخر في مهب الريح بعد تكرار استيلاء المعارضة المسلحة على عدة مدن كبيرة ثم انسحابهم منها.

الفصل الثالث: دراسات موسعة

دراسة موجزة لرصد وجود المجتمع الفوضوي

أكثر ما يهدد العمل الثوري هو كسر التوازن النفسي وانقيادها وراء دُفعات الغضب المتتالية نتيجة ترسبات الوجدان من أفعال وصور، فبعملية واحدة تركيبية -ولو في إطار ضيق - ينطلق الثائر متجاوزاً خطوطه الحمراء، في العادة لا يشعر الثائر بما يحيط به من مخاطر نفسية وفكرية وعنه بإزاحة الأخطاء والتجاوزات عن الكاهل وإلقائها على الآخر -أيأ كان- وقد يندفع نحو حلفائه وأصدقائه بمجرد التقصير، هذا لأن العمل الثوري يغلب عليه الإقصاء إما أكون أو لا أكون، وغير مسموح في تلك الظروف بخيارٍ آخر...

عند رصد هذه الحالة يتوجب علينا دراسة انطباق مكوناتها على علوم العصر، ورأيت أن أفضل من سنتعرض له في تلك الحالة هو التعرض لنظرية الشواش البوينكرية نسبةً لورنتز بوينكر - صاحب نظرية الفوضى.

يقول بوينكر في تعريفه لنظرية الفوضى " هي دراسة نوعيّة للسلوكيات الغير منتظمة والغير مستقرة في أنظمة لاختيية وديناميكية". وطبقاً لهذا التعريف فالفوضى -إن صحّ وجودها كحالة في سوريا- لا تستلزم ثباتاً مجتمعياً يواجه الفوضى وأدواتها كي يصبح لنا نفي حالة الفوضى بوجود أي جهد مبذول ومقاوم، فقد يكون المجتمع متحركاً ديناميكياً وحتمياً منظمًا ورغم ذلك يسوء السلوك الغير مستقل والغير منظم فينقلب إلى مجتمع فوضى فيما لم يواجه هذه المسألة بحالة رصد ثم علاج بوينكر القائل، " لكي تتنبأ بالحالة المقبلة للمنظمة واقرب للحقيقة ، تحتاج أن تعرف الحالات الأولى بدقة واللاتهاية ، بمجرد ازدياد الأخطاء بسرعة حتى الخطأ الطفيف". فهو يرى - حسب نظريته- ضرورة رصد كافة العلل للحالة الفوضوية حتى لا يترك ولو الخطأ الطفيف والذي في مضمونه قد يكون علة وحالة أولية يجب دراستها وهذا هو الشاهد.

من هذا المدخل أرى أن الحالة السياسية في سوريا لا تخلو من الفوضى بدلالة رصد سلوكيات عدّة غير منظمة أدت إلى وجود مجتمع غير مستقر، أهمها الحشد والحشد المضاد، والتسليح والتسلح المضاد، والقتل والقتال المضاد، وما علاقة المجتمع باستقراره عند إحدى طرفي الصراع إذ يُحمّل كل منهم الآخر المسؤولية، فالمجتمع في تصور كل منهم لا يعبر إلا عن حقيقة الأنا وحقيقة وجوده كحق أصيل في خيرات الوطن وكافة حقوقه

ومميزاته ، فلا بد أولاً كي نعالج هذه الحالة علينا برصد وتعيين مقدمات ما حدث واستخلاص العِلل كي نرى الحل بوضوح وبدون تحيز.

فالحالة الثورية بشكل عام لا تعبر إلا عن رغبات وسلوكيات طرفين متصارعين يرى كل منهم الدولة في ذاته بمشروعية القوة وليس بمشروعية الحق، فالدولة تستمد شرعيتها من الحق وليس من القوة - بدلالة تشريعاتها الملزمة، وما دام كل طرف لا يلزمه التشريع حينئذ لا ينبغي إلغاء الدولة، وأن القوي هو الدولة لحين أقرب الأجلين، إما امتلاك القوة للتغيير من مبدأ سلامٍ يحميه القوة، أو توسط ذوي العقل والسيطرة لتحكيم الحق في صورة التشريع.

في الحالة السورية أرى أن كلا الطرفين يتحقق فيهما تجاوز الحق "التشريع". ومع ذلك فثبوت قوة أحدهم وتمكنه بفرض التشريع ثابت بدلالة ما قلناه في السابق بوجود دولة تعمل بأريحية، أيضاً يبدو لنا طرفاً ثالثاً قد يؤثر على الحالة ونقلها من صراع مشروعية إلى صراع قوة، فالرئيس السوري لديه كاريزما مؤثرة على أتباعه، وليس هذا فقط بل تعدت هذه الكاريزما إلى معارضي الثورة ضده إلى خارج الحدود، ومن هنا نضيف عنصراً ثالثاً قد يفصل قصة مشروعية الدولة فيما لو لم يقصي أي منهم الآخر بأي وسيلة.

نضيف أن ثبوت الكاريزما قد يسوغ للطرف تجاوز القوانين "الحق" ليقينه بقوته الثلاثية "الكاريزما - الشعب - الجيش". فيما لو لم يحسن الطرف التأثير التعامل مع تلك المعضلة الثلاثية فسيؤدي به في النهاية إلى إما كسر هيبة الدولة في أنفسهم وهذا ما أشرنا إليه سابقاً بمشكلة الانتماء، أو الخضوع للحق "التشريع" من وجه موازنة المصالح والمفاسد لضمان على الأقل عدم إلحاق الضرر بالآخرين والحفاظ على ما تبقى من هيبة الدولة فيما لو تغير الوضع مستقبلاً لأي نتيجة يرتضيها الثوار.

استكمالاً لرصد الحالة الأولية التي أشار إليها بوينكر لابد لنا أن نخرج على دور مشايخ الحشد في الأزمة السورية كدور صانع للحدث، فدور رجال الدين في الأزمة حاضر وبقوة، يُذكرني ذلك بالحروب الدينية التي سادت منطقة الشرق الأوسط خلال الحروب الصليبية، أو تلك الحروب الدينية التي سادت أوروبا في العصور الوسيطة، جميعها تُعبّر عن أزمة دينية وثقافية يعاني منها أطراف الصراع، والحالة السورية هي جزء من حالة إقليمية وثقافية

عامة اتسمت بالاحتقان الديني قبيل الثورة، فمن الطبيعي أن تأتي الثورة السورية كضارب على هذا الوتر لحساسية المجتمع السوري الدينية ولطبيعة الإقليم لنفس السبب.

الرؤية الدينية داخل أي صراع لا تخلو من ضرورة الدعوة للولاية العامة، ولكنها ولاية يشوبها الجبر لحصر الرؤية الدينية في التميز "الذاتي" الديني، وبما أن الحالة السورية هي جزء من احتقان مذهبي على مر سنوات عديدة قبل اندلاع الأزمة فمن الطبيعي أن تأتي الحالة السورية معبرة عن الرؤية الدينية التي تختال مشايخ الحشد، وقد تأتي أهلية المجتمع لقبول تلك النزعة الإقصائية عامل مساعد في التأجيج، فأنا أرى أن المجتمع السوري وبلاد الشام عامة تعاني من ثقافة الإقصاء والتهميش لعوامل أكثرها تخص التنوع الديني والأيدلوجي والموقف منه، كذلك لدور الخطاب الديني المعاصر و"المنحط" في تكريس أزمة الآخر بعدما كان المسلمون في صدر الإسلام أول من ضربوا أمثلة حية على القبول والسماحة وتكريس الحقوق والواجبات كأصول مقدسة لا يمكن تجاوزها.

في ظل هذه الحالة فإن دور مشايخ الحشد يُعد دوراً صانعاً للحدث، وهو جزء من صناعة المجتمع الفوضوي القائم على التمييز والتهميش وشيوع المظالم، ومسألة رصده لم تعد محل نقاش بعدما سادت في الفترة الأخيرة فتاوى التكفير والقتل في حق الحكومة السورية، ولو أن مشايخ الحشد آثروا أن يكونوا جزءاً من الصراع لكان أفضل، فإلباس القضية لباساً دينياً يُفيد إحدى الأطراف التي تنأى بنفسها عن هذا الخطاب، ويضر الداعي أكثر كونه جزء من حلقة مجتمعية إقليمية كبرى تمر بثورات فكرية مطالبة بالحرية وبغرس قيم المساواة التي حُرّم منها المواطن على مدار مئات بل وآلاف السنين...

على جانب آخر وتأكيداً لما قلناه في مقدمة هذه الدراسة فإن من أبرز الحالات التي تصل إليها المجتمعات كنتيجة طبيعية للفوضى هي حالة "الاناركيا" أو اللاسلطوية بمعنى انعدام أثر السلطة المركزية بما يسمح لانتشار الفوضى وعموم الصراع بين الطبقات والتيارات، وهذه الحالة هي من أخطر الحالات التي تمر بها المجتمعات الثورية، وقد حدثت هذه الحالة في مصر واستمرت عدة أشهر، وهناك شكوك لاحتمال استمراريتها حتى بعد إجراء الانتخابات التشريعية، بمعنى أن الحالة قد تكون هدفاً لخصوم الثورة بحيث تُنشئ حالة سخط عام تؤدي إلى العنف والعنف المضاد، وطبيعة عمل ما بعد الثورات يتسم في العادة بالحرص على السيطرة على الأوضاع في ظل تربص الخصوم السياسيين أملاً في اقتناص مقاعد

الحكم.

يعني ذلك أن بقاء المجتمع في حالة اللاسلطوية هو تهديد حقيقي لهوية المجتمع، بمعنى أنه كلما طالّت مدة الحالة كلما تراكمت سلبيات الحالة كأعباء على كافة الخصوم السياسيين، وبالتالي ينشأ دافع لدى أغلب الأطراف المتصارعة يدفعهم للصدام دفاعاً عن أنفسهم في ظل مجتمع يعجّ بالسلبيات، ومن تفرّجات هذه الحالة تخرج حالة العصيان المدني، وهذه الحالة وإن كانت في مضمونها وسيلة سلمية للصراع وتُخرج المجتمع من شبح العنف إلا أنها قد تصلح في مجتمعات مثقفة كأداة للصراع، أما المجتمع القائم على الفرز إما الطائفي أو الأيدلوجي فالعصيان المدني فيه ستكون نتائجه أقرب إلى العنف منه إلى اللاعنف.

دراسة في فلسفة الانشقاق العسكري

تابعنا في كافة وسائل الإعلام أخبار الانشقاقات المتوالية في صفوف الجيش السوري الحكومي على مدار ١٦ شهراً، تقريباً كل طلعة شمس نسمع ونشاهد من يعلن انشقاقه بالصوت والصورة، في الغالب ما تكون قناة الجزيرة الخليجية هي صاحبة الحظ الأوفر في تلك الإعلانات وهذا بالتأكيد له دلالات ربما نناقشها لاحقاً حول دور هذه القناة في الحرب الأهلية السورية ومدى صحة الاتهام الموجه لها بالتنسيق مع المعارضة المسلحة عبر صناعة الأخبار والانشقاقات وما إلى ذلك من دور إعلامي انفردت به الجزيرة ويات مرئياً واضحاً للجميع إلى أن يتم تبنيه بشكل رسمي.

ولكن ما يهمنا في هذا المقام ليس الدور الإعلامي فله مجال آخر لا يقل أهمية، ولكن نشير إلى أنه لو تَبَّت صحة ما تدعيه هذه القنوات بانشقاق كل طلعة شمس فهذا يعني أنه على مدار ١٦ شهراً منذ بدء الأزمة يكون قد انشق الجيش السوري بأكمله وربما نضيف عليه الجيش اللبناني هو الآخر!! بالتأكيد هناك تضخيم في حجم الانشقاقات صنعت فجوة عميقة بين الانشقاق الحقيقي والمعلن، هذا فضلاً عن الخلاف حول ماهية الانشقاق الحقيقي فعليه تُطرح التساؤلات، خاصة وأن الانشقاق بمعناه "الإستراتيجي العسكري" هو انشقاق وحدات عسكرية كاملة بسلاحها، وهذا لم يحدث أن أعلنت عنه المعارضة من قبل، بل تشير التقارير

والصور إلى وجود مجموعات بشرية تعلن انشقاقها عبر أداء القسم فردياً أو جماعياً بمعزل عن سلاحها التي خدمت من خلاله في صفوف الجيش السوري الحكومي من قبل.

إذاً ومن خلال واقع الانشقاق أعلاه فيمكن أن نسميه .."استقالات" .. وليست انشقاقات، لا كما يُطلق عليه الإعلام الحكومي خيانة أو فرار، ولكننا سنضع العصا في الوسط ولن نتحيز.. إذاً هي .."استقالات" .. عسكرية ولو لم تُقدّم بشكل رسمي، هذه الاستقالة العسكرية وبعيداً عن ما يُبررها فهي في حقيقتها تمثل جزءاً هاماً في تصدع الجيوش والأنظمة، فاستمرارها وديمومتها سيخلق شرخاً عسكرياً على مستوى الأفراد مع مرور الوقت لا على مستوى السلاح، ولكن وجود هذا الشرخ وإمكانية توسعته أو الإجهاز عليه يعود إلى المالك المسيطر على الأرض، إذ أنه ويتوسع رقعة الولاء الشعبي سيضمن تحجيم هذه العملية، فالعسكري المستقيل في هذه الظروف ينظر إلى الحالة الشعبية أو تكوين الرأي العام أكثر من الإغراءات التي تُقدم لديه، أما في حال تعرضه للتهديد تحت أي نوع فاستقالته شكلية وليست حقيقية، وفور توفر الظروف الملائمة للعودة سيعود ومعه كافة الأسرار.

مبحث آخر وهو الحالة النفسية للعسكري المستقيل أو ما نسميها "الفسولوجيا العسكرية"، كلنا يعلم حقيقة الذات العسكرية وأنها صُنعت على جدار السمع والطاعة، وأن وجود هذا الجدار في حقيقته سر بقاء الحياة العسكرية بعرضها العام في أذهان البشر، وبالتالي فلا حياة عسكرية حقيقية إلا بالسمع والطاعة ودونها تُهزم الجيوش، كمثال ما حدث في معركة أحد حين عصى الرُماة رسول الله وتركوا أمكنتهم من أجل جمع الغنائم فكانت الهزيمة العسكرية الأولى المؤثرة للمسلمين، والفرد القائم بنائه على السمع والطاعة يكسر عواطفه ورغباته في أكثر الأحيان ، ذلك أن بشرية الإنسان تنجذب نحو الانطلاق، وكون ماهيته "عجولة" كما قال الله في القرآن فهذا يعني أن العسكري المستقيل سينتقل من حياة السمع والطاعة إلى حياة أخرى سنبحث في ملامحها بإذن الله..

قد يكون هناك طابعاً إرباكياً فيما يخص ديمومة دافع المستقيل "المنشق" الذي أشرنا إليه من قبل ، يبرز هذا الطابع الإرباكي عند من يعتقد بخطية الدافع وحتمية الشعور بالقوة، فالمضمون العسكري لا يقف عند حدود الإدراك القيمي بل يتعداه إلى مراحل أخرى يتشكل فيها الوعي العسكري لادائية فيها ، بيد أنك قد تجد العسكري يفكر باتجاهات القائد رغم مخالفتها لمبادئه، وبغض النظر عن صواب المبدأ فهذه إحدى تجليات مبدأ السمع والطاعة

المُطلق، هذا يعود بنا إلى تعريف الحقيقة وتجلياتها في عقول الفلاسفة، ولكننا سنسلم - مبدئياً - بوجود حقيقة عسكرية مغايرة للطابع المدني... فالمسألة يطول شرحها.

في حالة الخروج أو التمرد على هذا الواقع العسكري فالقضية ليست خروج جسد أو فكرة بقدر ما هي خروج كُلي يتضمن أيضاً المشاعر وطُرق التفكير، قديماً كان العسكري يتلقى الأمر وثغرات التعقل فيه ضيقة فليلجأ إلى التنفيذ دون فهم ما يحدث، أما في الواقع الجديد فثغرات التعقل لديه أكثر اتساعاً عن ذي قبل، هذا لأن فكرة الخروج "الكلية" خلقت لديه نزعة قيمية أجبرته على التضحية بالواقع القديم إلى آخر جديد يملأه القيم، قد نختلف في هذا فليس كل من استقال أو تمرد على واقعه العسكري يبحث عن القيم، بل هناك منتفعون ماديين، وفي المحصلة سواء كان العسكري عالماً أو جاهلاً فهو يبحث عن القيمة عبر المقارنة.

ليست الحرية وحدها كافية لخلق توازن نفسي عسكري، فالبيئة العسكرية إن لم تضبط بقوانين مانعة تتميز بها ثواباً وعقاباً فهي بيئة خدمية أكثر منها عسكرية، وقد تنجلي شواهد القيمة مع أول استثارة عاطفية أو غريزية أو علمية، بيد أنك قد تجد العسكري في واقعه الجديد يتمرد على أشياء لم تكن ذات أهمية لديه في واقعه القديم، حسب قاعدة اتساع التعقل فالأمر والطاعة في الواقع الجديد سيشوبه عدم الانضباط، فقط تلك البقية الباقية من أثر القيمة على النفس هي التي تساعد على البقاء، سنضرب مثلاً بسيطاً على ذلك ما حدث في ليبيا، حيث توفرت في البيئة الليبية عوامل الانشقاق الحقيقي وبالتالي انقسم الجيش ورغم ذلك رأينا قوات الحكومة قوية قادرة على سحق المنشقين إلى أن تم إنقاذ المنشقين بطائرات الناتو.

كذلك في اليمن ورغم انشقاق الفرق العسكرية بكامل وحداتها وسلاحها رغم ذلك ظلت ضعيفة غير قادرة على مواجهة مفتوحة مع الجيش الحكومي، ولولا المبادرة السياسية التي أزاحت الرئيس اليمني من السلطة لانتصرت الحكومة على المعارضة "عسكرياً"، فتوازي العقل والحرية يلزمه انضباطاً يقيمه بقيام قانون للثواب والعقاب ذو قابلية للتطبيق، والأهم هو الردع، فقد يكون هناك قانوناً لذلك ولكنه لا يكفي للردع وربما استحكمت في إنشائه النزعة العاطفية القلقة من الخسائر وفوبيا اتساع رقعتها، فالميل إلى الفكر الحر يؤثر على أصول الحُكم، وبالتالي ليس أمام العسكري المستقل "المنشق" إلا أن يخلق لنفسه واقعاً جديداً

تُؤطر زواياه بنفس القوانين التي كانت في الواقع القديم وإلا سيفقد السيطرة ليس فقط على من معه بل أيضاً على نفسه.

لدي قناعة محورية بذبول التاريخانية كما عند كارل بوبر وغيره، فليس نجاح "الانشقاق" في مكان مسوغاً لنجاحه في مكان آخر بل وفي زمان آخر، فالعقول تتطور والزمان يتطور والظروف تتبدل بتطور مكوناتها، وينسحب هذا على الحكومة السورية-الطرف المقابل- أيضاً، فليس معنى انتصار الحكومة السورية على الثورة المسلحة مطلع الثمانينات يعني انتصارها هذه المرة، بل سيخضع الجميع لآليات ووسائل ومؤثرات المرحلة والعصر كانتقال أوروبا من البرجوازية للرأسمالية وغيرها، مما يدعم من رؤيتنا التي نتبناها في هذا العمل وغيره، بأن وجود أنماط من الفكر والتعليل قائم على مرتكزات الطبائع والأوصاف الدائمة ليس كافياً للرصد وللاستنتاج، وإذا كفى بوجوده فقراءته مخطنة وتوابعها سلبية وإلا آمنة بخطية التاريخ.

على جانب آخر فلا توجد لدي قناعة بتفهم من عاش في بيئة السمع والطاعة وترعرع على ثقافة الأمر والتنفيذ بأنه يفهم الديمقراطية وشروطها ومتطلباتها ولوازمها، فخرج المستقيل من الجيش بحُجج "عاطفية" وشعارات براءة كالحرية والتداول والمنافسة والاستبداد لا ينسجم مع الطبيعة العسكرية ذات البعد الفكري الواحد، ربما حدث ذلك بعملية إزاحة نفسية تلقى من على الكاهل أعباء الخروج ولوازمه إلى غاية نبيلة، ربما يكون الفعل مبنياً على خلافات فكرية أو عقدية أو إدارية أو ربما هروباً من واقع إلى آخر، قليل من الفهم نخرج بنتيجة مضمونها التربص، فمع الغزو الإعلامي والتقني تكاد نتيجته تساوي بين قوة حزب الله وقوة الولايات المتحدة، إذ أصبح بالامكان تجنيد عناصر داخل الإدارة الأمريكية يعملون لصالح الحزب مع حفظ فارق القوة الشاملة، لأننا الآن نعيش في عصر تكاد تنكسر فيه كثير من النظريات والفرضيات المعترف بها.

هناك دور سلبي عربي خليجي في الأزمة السورية يهدف إلى إشعال الوضع في سوريا عبر تحريض المعارضة ودعمها بالمال والسلاح، وفي المقابل هناك دور سلبي روسي صيني إيراني يهدف للحفاظ على النظام الحاكم بحفظ سياساته وضماتها، في المقابل من ينظر من زاوية المعارضة يرى أن الجبهة الشرقية تدعم النظام في اعتدائه على الجماهير "الثائرة". وعلى الطرف الآخر الحكومي يرون بأن الجبهة الغربية والخليجية

متورطون في الدم السوري عبر نشر الفوضى بصناعة النزوعية كبديل عن الوطنية، وكي نفهم هذه القصة فهماً سليماً عليماً بتحديد منحى كل طرف برؤية أهدافه المُدلل عليها، سنرى في النهاية أن كل طرف محق في رؤيته وأن القضية تعلوها المصالح أكثر من المبادئ.

نخلص من هذا أن أي سلوك مغاير لما هو موجود في سياق التهذئة سيخدم طرفاً واحداً تبعاً لرؤية صاحب الفعل الأول ودوره في التهذئة، والمعارضة هي التي نالت هذا المقعد منذ عام ونصف، لذلك يكون سلوك التهذئة في حد ذاته يعني انتصار الحكومة على المعارضة.

من هذه الرؤية أرى أن من يعمل على إشعال الوضع بتحريض طرف ما لعدم الاستجابة للحوار هو المتورط فعلياً في الدم السوري بشكل أكبر من الطرف الآخر، حتى طوفان الاستقالات العسكرية والمتوقع انقشاعه بعد التهذئة سيتسبب في زيادة رقعة الولاء للحكومة في صفوف العسكر، هذا لأن الاستقالات العسكرية في مضمونها خلقت تميزاً لرأي على حساب آخر داخل نفس المؤسسة، وسيتسبب هذا الوضع في سلوك بعض من استقالوا لمنحى العودة بحجة المصالحة الوطنية، ولكن وجودهم أصبح محل شك من قاداتهم، لذلك كان انطفائهم سيتسارع في حال لم يغموا اللحظة، وسيتم اغتيالهم معنوياً وربما البعض جسدياً، وفي المحصلة فإن قرار الاستقالة منذ بدايته هو إعلان حرب صريح، وعلى من أراد الحرب فليتحمل تبعاتها.

دراسة في رصد وتحليل حالة "الحرب الأهلية" وتوقعاتها

الأزمة في سوريا ليس في قضية مصادرة رأي.. بل تعدته لمطاردته وإعدامه.. وهذا الفارق مهم لفهم أزمة سوريا.. بتوضيح أكثر أن لو كانت المظاهرات سلكت سلوكاً سياسياً وشعبياً يتناسب مع قدرتها الشعبية والعسكرية والسياسية ما كان لنا أن نرى سوريا والمعارضة بهذا الوضع... سوريا بلد متعدد الطوائف والمذاهب والأديان... وهي امتداد طبيعي للوضع الديموغرافي والأيدلوجي في المنطقة.. هذا الوضع الذي يضم عدة دول تعاني أيضاً من نفس التعقيدات الطائفية والأيدلوجية.. لذا فالعرب الأهلية فيها هي أشد نظرياً وعملياً من الوضع في مناطق أخرى أقل تنوعاً.

مع بروز حالة الصراع البدني وسقوط الشهداء تبرز المخاوف من نشوب حرب أهلية بين السوريين.. وقد حذرّ منها القادة السياسيون مرارا... والحرب الأهلية في ذاتها ليست خياراً لطرف ما بقدر ما هي حالة يُجبر علي سلوكها الأطراف المعنية تبعاً للمعطيات والمتغيرات.. بيد أن أطراف تلك الحرب المحتملة يُقدمون على نفي إمكانية حدوثها أملاً في ترويح بضاعة مقبولة إنسانياً لدي الآخر.. ولكن هذا لا يكفي فالنفي لإمكانية الحدوث لا بد وأن يرافقه حوادث علي شكل أفكار وأفعال تحد من ظواهر اتبعات تلك الأزمة.. تقريباً نفس الذي حدث في دولة العراق إبان نشوء تلك الحرب الأهلية والمذهبية التي أودت بحياة أكثر من مليون شهيد عراقي.. فالمعطيات حينها كانت تتسم بنفس الشبه الموجود مع الحالة السورية.. الجميع ينفي إمكانية الحدوث ولكن في ظل الاحتقان يجد الإنسان نفسه مجبوراً علي خوض ذلك الصراع..

هذا الصراع البدني الأهلي أتصوره كمسرحية يعرضها الممثلون ويراهها الجمهور.. ولكن هل يؤثر الجمهور في عمل وإتقان الممثلين؟!.. الإجابة... لا... هو لن يؤثر.. ربما يكون هو عامل تحفيز أو تشجيع أو عامل هدم وتثبيط.. ولكن في النهاية سيظل مشاهداً.. ربما يتوقع نجاح المسرحية.. وربما يُحلل أداء الممثلين ويتوقع نجاحهم من فشلهم.. وهذا الدور -الآن- هو دور النُخبة العربية.. فبدا أن قطاعاً من النُخبة يتوقع نجاح الممثلين برغم آدائهم الباهت..!.. إنها أزمة مثقفين عاتية تجتاح العالم العربي وكأنها مفصلية اختبارية وضعت كافة الدراسات في الذاكرة على المحك، مما سيُدعم من فكرة المراجعات في المستقبل.

الحالة السورية تتسم تقريباً بالتعتيم الإعلامي وبالتالي نشوء تشابكات فكرية ومتناقضات منطقية، تلك الحالة هي نتاج طبيعي في ظل حالة استبدادية دكتاتورية يعاني منها السوريون علي مدي عدة عقود.. ولكن وبعد اندلاع الأزمة السورية بدت لنا علي السطح ماهية هذا التشابك وإمكانية رصده تمهيداً لحلّه.. فالمتابع لنشأة هذا النظام علي يد حافظ الأسد يري توجهها ثوريا علي خلفية أيدلوجية بدأت منذ انهيار الوحدة السورية المصرية في مطلع الستينات كانت تمر فيها سوريا بحالة اضمحلال سياسي كثرت فيها الانقلابات العسكرية وعززته هزيمة يونيو ٦٧.. وفي تلك الفترة شاهدنا عدّة حكام لسوريا ختامها كان بتولي حافظ الأسد مهام الرئاسة عام ٧١.. ومن يومها عاد الاستقرار للحالة السياسية لسوريا

ولكنه استقرار أدي للجمود فيما بعد..فعلي ما يبدو أن الخلفية الأيدلوجية .."البعثية".. لحافظ الأسد حالت دون تواصل رأس النظام مع القواعد الجماهيرية التي تأثرت فيما بعد بأيدلوجيات دينية رافضة لتوجه البعث وحاكمة عليه..

كما قلنا أعلاه بأن فكرة الحرب الأهلية في ذاتها هي حالة يُجبر علي سلوكها طرفي الصراع دون إرادة منهم..وفي الحالة السورية أري أن الحرب الأهلية ستكون صراعا بين النظام والمعارضة قبيل السقوط-لو حدث..فمن الممكن أن تحدث هذه الحرب وفي النهاية يبقى النظام علي سدة الحكم..ومن الجائز العكس..ولكن المعطيات علي الأرض توحى بتفوق عسكري وشعبي للنظام السوري..و مع ذلك فالنظام السوري في ذاته الإعلامية ضعيف وهذا متوقع للخلفية الشمولية له والتي لا تساعد على خروج كفاءات إعلامية تخدمه لحقيقة وجود رؤية شمولية مرتبطة بالزعامة كما هو الحال لدى كافة الأنظمة الشمولية بوجه عام..أما بعد السقوط-لو حدث- فلا أظن حدوث أي حرب أهلية ولكن ربما تحدث مواجهات مذهبية أو عمليات انتقامية وسيحتويها السوريون إذا نجحوا-حينها في ضبط أنفسهم..فلو سقط النظام السوري حينها يكفي الترويج لخطاب سلام تواصلني تعايشي لدحض فكرة المواجهة المسلحة قبل تضخمها..

فالحالة النفسية الشعبية آنذاك ربما تكون لها بعض ردود الأفعال والتي ستمثل حتما في عمليات انتقام مؤكدة الحدوث كما أشرنا من قبل،ولكن أن تصل الأوضاع إلي حالة الحرب الأهلية فهذا يتوقف علي قدرة سادة المعركة والأرض علي ضبط الأوضاع والرجوع إلي قاعدة تصفير المشاكل تمهيدا للبناء..وهو الأقرب بل هو المؤكد حدوثه في حال نجاح المعارضة..فالمعارضة السورية رغم أنها تحوي رموزاً وأشكالاً للعمل الطائفي إلا أنها مع ذلك تحوي رموزاً وأشكالاً للعمل المدني التواصلني..وسيتوقف الاتجاه العام للمعارضة علي قدرة أي منهم علي تغليب أيدلوجيته وجعلها فكرة توافقية يصطلح عليها جميع السوريين..

دراسة في رصد القبول الشعبي والأمني والإقليمي

الواقع السوري الحالي يحكي ثورة داخلية علي النظام تعددت فيها أوجه المعارضة وتطلعاتهم وأحيانا أيدلوجياتهم وهذا شئ طبيعي في خلاف البشر واتحادهم علي القيمة والمبدأ..والثورة في ذاتها قيمة ومبدأ ومنها ينطلق الإنسان مدعوماً بروح التضحية من أجل

أهدافه..ولكن في ظل هذا الصراع بين الثورة والنظام نرصد حالة غريبة -نوعا ما- عن ما رأيناه في بقية الثورات التي طالت مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين.. رأينا اصطفايا عسكريا وجماهيرياً مع النظام السوري ، قياس الشعبية جاء طبقا لاستطلاع الرأي التي أجرته المؤسسة القطرية مؤخراً... أيضاً طبقاً لمشاهد المليونيات الضخمة المؤيدة في شتى المدن والمحافظات السورية.. وهذا يؤكد ما قلناه مسبقاً بأن العقلية السياسية للنظام هي عقلية ثورية في الأصل تعتمد في روحها علي الحشد، وتتسلح بخطاب وحدوي وموقف ممانع من القوي الإمبريالية التي لا يوجد لها أرضية شعبية في أنفس الشعوب العربية..

وبالنسبة للاصطفاف العسكري فهو أيضاً معقد ومتشابه ففي ظل الأخبار التي تتوالي بحدوث الانشقاقات العسكرية علي مدي عام كامل لم نرى لهؤلاء المنشقين وجوداً فاعلاً علي الأرض أو سيطرة مُحكمة علي محافظات معزولة أو مناطق قوة ينطلقون منها.. وقد يقول قائل أن هناك سيطرة بالفعل علي مناطق بعينها ولكن هذه السيطرة ليست مدعومة بسلاح كافي أو بقوة شعبية كافية بيد توالي الأخبار أيضاً عن مواجهات عسكرية تعلو وتتخفف حدتها حسب رؤية النظام، سياسياً يوحي هذا الأمر بتملك النظام السوري زمام المبادرة وأن قرار الحسم العسكري بيده ، وأن خروج بعض المناطق عن سيطرته ليست إلا تكتيكات عسكرية سرعان ما يتداركها لحسابات إقليمية ودولية بدلالة ما حدث في السابق في محافظة درعا وفي منطقة جسر الشغور الحدودية وما حدث بدير الزور وإدلب وما حدث أيضاً بحماة وحمص وحلب وغيرها....

في المحصلة فكرة الانشقاق العسكري في ذاتها موهمة لمن يسمعها كما أشرنا من قبل في باب الانشقاق.. فالانشقاق بمعناه الصحيح هو انشقاق ألوية ووحدات عسكرية كاملة بسلاحها وهذا إلي الآن لم يحدث.. فلم تشهد الانشقاقات أي سلاح ثقيل في حوزة المعارضة كما حدث بلبيبا.. والموجود والمرئي فقط هو سلاح خفيف صرف لا يتعدى البنادق الآلية وقاذفات الRBG وبعض الأنواع من القناصات والرشاشات الدوشكا والبي كي سي التي أصبح تداولهم سهلاً في سوق السلاح..

بالتأكيد هذا الوضع يعطي دلالة عسكرية على سيطرة النظام السوري علي الأوضاع وأنه لو أراد بسط سيطرته بالكامل لَفَعَلَ.. أيضاً لو أراد النظام استخدام سلاح الجو للحسم النهائي أيضاً لَفَعَلَ.. وقد يقول قائل أن النظام السوري لن يستطيع استخدام سلاح الجو خوفاً من

الحشد الإعلامي والعالمي مما يمهد لسرعة خلق المنطقة العازلة ضده.. وهذا غير صحيح -
فالنظام علي ما يبدو قد امتك الجرأة علي المواجهة المباشرة بعد أشهر من الضغط
السياسي والإعلامي المكثف..

وقد تعود تلك الجرأة لارتكاز النظام علي تقارير لجنة المراقبة التابعة لجامعة الدول العربية
التي عملت أواخر العام ٢٠١١ في سوريا، والتي أشارت في تقريرها إلي وجود مسلحين
يعملون بجانب الثوار وأن الكثير من المسلحين يعملون علي إثارة الفوضى والتخريب...
وأظن وكما توقعت في بداية الأزمة.. أن هذا التقرير هو المرجعية الآن والحجة للنظام
السوري لقيامه بعمليات عسكرية موسعة يملك وحده خيار التوقيت والمكان، ولكن لن نناقش
عمل تلك اللجان ولا الأحداث التي رافقتها ولا تداعياتها ولا قصتها فأمرها قد انتهى.. ويكفي
لنا الإشارة لتلك اللجنة وعملها فالتحليل بشأنها يطول، وأذكر أنني توقعنت نتائجها بالإدانة
المزدوجة قبل عملها حتى قبل سحب دول الخليج مراقبيهم منها.. ما نود الحديث بشأنه هو
التصور الكامل للوضع السوري علي الأرض ومناقشة المخاوف من حدوث الحرب الأهلية
في سوريا والتي أراها علي مقربة وشيكة جدا بدلالة ظهور بوادرها في بعض البلدان
والمناطق..

من الضروري طرح هذه الفكرة لأبعاد وطنية سورية أو إقليمية دولية، فهناك من يريد دفع
الأزمة السورية إلي حالة الحرب الأهلية أو الدينية لإضعاف سوريا وإخراجها - كدولة لها
مؤسسات فاعلة في خدمة المقاومة ضد الصهيونية - من سياق دعم المقاومة تمهيدا لفرض
السلام وإنهاء القضية الفلسطينية عبر القضاء علي باقي قوى المقاومة الأخرى كحماس
وحزب الله- ولو معنويا.. وهذا ما يتفهمه الأخوة في حزب الله لذلك نري أن الخطاب
السياسي والإعلامي لهم محكوم بفكرة الدعم للنظام السوري ولكن بموازنة دقيقة تحفظ هيبة
الحزب عبر مطالبته للنظام السوري بالإصلاح وبالحوار الداخلي لحل الأزمة..

أما الأخوة في حركة حماس فالخطاب السياسي لديهم بدا في ذاته محايد، فحماس تختلف
عن حزب الله في أشياء كثيرة تعطي تفوقا واتزاناً للحزب في جزئية الوقوف علي أرضية
شعبية وجغرافية متسعة في العمق اللبناني تساعده علي اختزال قضية المقاومة في
نفسه.. أما حماس فلكونهم فلسطينيين فهم مطالبون بتحقيق أحلام ملايين الفلسطينيين

المبعدين خارج الوطن والمحتلين داخل الوطن بالتححرر من قبضة الكيان الصهيوني واستعادة الأرض والمقدسات.. وبما أن الفلسطينيين مُشتتون في كافة دول الجوار الفلسطيني وبحساب عددهم خاصة في سوريا نري أن موقف حماس أصعب من موقف حزب الله.. فنظرياً مصير حركة حماس "في المقاومة" محكوم ببقاء النظام السوري كداعم عسكري واستراتيجي وسياسي.. أما عملياً فهذا شئ آخر..

في نفس السياق وعلي الجانب الآخر جانب المعارضة... رأينا تصريحات من بعض قادة المعارضة السورية توحى بنوايا مبيتة لمواجهة وقطيعة مع كافة قوي المقاومة في المنطقة خاصة إيران وحزب الله.. ولو كان البعض ينفي هذه التصريحات وبادر البعض الآخر بتدارك نفسه إلا أن الوضع يحكي احتقاناً طائفيّاً يجتاح أكثر الشرائح المؤيدة للثورة السورية في الداخل والخارج.. وبغض النظر عن من المسئول في نشأة هذا الاحتقان فأول المتضررين من هذا الاحتقان هما إيران وحزب الله.. أما حماس فمن السهل تفكيك قواعدها السياسية الخارجية فيما لم تجد لنفسها ظهيراً سياسياً خارجياً يحميها في هذه الفترة.. هذا الوضع يترافق مع صعود الإسلاميين إلي منصات الحكم في بعض البلدان، ولكن الطرف السياسي يبدو أنه لن يسمح بدعم حماس في تلك المرحلة، والإطالبوا حماس بالتنازل كالاقرار بالكيان الصهيوني والتفاوض على حدود ٦٧ الذي يُعد مقدمة لتصفية القضية الفلسطينية وأزمة اللاجئين وأزمة القدس.

هذا الأمر يبدو أن الأخوان المسلمون في مصر والأردن يعونه جيداً، لذا فقد تجد خطابهم السياسي المؤيد لثورة سوريا في ذاته ضعيفاً خوفاً علي حماس خصوصا ومبدأ المقاومة عموماً. ولكن على ما يبدو لا يشفع هذا للحركتين في نظر أتباعهم وأقرانهم، فرأينا تدمراً يتضخم مع تصاعد الأحداث وتفاعل قواعدهم مع ما يحدث، وهذا بالتأكيد سيضعهم جميعاً في موضع مُحرج مع القيم التي غرسوها في أنفس الشباب... فضلاً عن كون هذا الانفعال مقدمة لاكتساب العادة وبالتالي إفراغ القضية من مضمونها تمهيداً لقبول الهزيمة.

تلك القيم والمبادئ التي تنادي بالسلام والمحبة والوحدة الإسلامية ونبذ الطائفية والعمل علي نشر الإسلام ودعوته الحُسنِي، وبالعَمَل علي دعم المقاومة ضد الصهيونية العالمية والإمبريالية الاستغلالية بشتى الطرق -المنهجية- المتاحة... بينما بدعم المعارضة السورية التي أصبحت "مسلحة" بعسكرة الثورة رسمياً.. قد تتعزز نوازع المذهبية لديهم

وتتفكك البنية الروحية التي جمعت الكوادر على غايات نبيلة خالية من التصنيف، ويبدو أن الإعلام التي تتشابك خيوطه هو من أحد أسباب أزمة الحركة الإسلامية بالعموم. فكما أشرت في السابق بأن الإعلام له دور في تعميق الأزمة بدلالة فرض الرأي الواحد وعرض التقارير والأخبار المزيفة التي تساعد في زيادة رقعة الاحتقان.. فلو وقفنا مثلا على ماهية إعلام محايد تمهيدا لتبنيه والمطالبة به لوقفنا على حجم المشكلة والتي أراها قد تكون صغيرة وقابلة للحل توفر على السوريين مزيد من الدماء، مع إمكانية تفادي حرب أهلية محتملة فيما لو قويت شوكة المعارضة المسلحة وتمكنها من المدن تباعاً..

الحل في سوريا لن يخرج من قاعدة الحوار والتوافق، وهذا يتطلب تحجيماً للإعلام المزيف من كلا الطرفين ابتداءً.. ولو أن للسلطة علي هذا الإعلام فسيكون الحل أمامهم سهلاً دون التعرض لخطابات غير مقنعة كعدم مسئوليتهم عن الإعلام وأنهم مع حرية الإعلام وهذا الخطاب الذي أثبت فشله وأنه كان سبباً في تعميق الأزمة واستفحالها.. فنظرياً وعملياً أصبح الإعلام هو المسيطر تماماً وهو سيد المعركة دون منازع.. وكل طرف يلجأ لتسويق رؤيته دون النظر للطرف الآخر.. أيضاً علي النظام إعادة رسم أيديولوجيته من جديد.. فشعارات العروبة والممانعة والوحدة العربية لم يعد لها مكان تقريبا في العقل الجمعي العربي.. هذا العقل الآن الذي يحوي تحرراً أولياً من كافة صنوف الاستبداد والقهر.. وبالتالي فقد استبدل تلك الشعارات "المستهلكة" بأخرى أكثر تعلقاً بحياته السياسية والاقتصادية والفكرية والاجتماعية.

وعليه فلم يعد للوحدة العربية مكان في الضمير العربي إلا إذا توافق مع ما يريده من تصور لشكل الدولة المدنية الديمقراطية التي توفر للشعب تداولاً للسلطة يتيح للجميع المشاركة في الحكم.. وأظن أن هذا العقل الجمعي بتوقه للحريات والانطلاق نحو الديمقراطية سوف يطال أيضاً كافة النظم العربية الشمولية الملكية منها والأميرية والجمهورية والسلطانية.. ولو تأخر وصوله وقواعد أفكاره إلى بعض النظم والشعوب فلا يعني ذلك عدم إمكانية وصوله.. فالظرف السياسي العالمي بدأ يتغير استراتيجياً بصعود أنظمة وهبوط أخرى..

في نهاية هذه الدراسة أقول أن الأزمة في سوريا في ذاتها صعبة بل ومفصلية تتشابك فيها الأفكار والمعتقدات والأيدولوجيات.. وتهدد قيم الآخرين وتضعهم في مواجهة مباشرة مع

أنفسهم وأفكارهم ومعتقداتهم من كافة الأطراف. والذي سيخرج من هذه الأزمة سليماً هو نفسه من سيقود الفترة المقبلة بنجاح..

الفصل الرابع: الأدوار الإقليمية الفاعلة

الدور التركي

قاعدة الولاء اللبنانية ما زالت ماثلة في الأذهان من تبعيتها للشرق وللغرب علي حساب السيادة الوطنية، تبعية موصومة بالمذهبية والعرقية فامتلك ملوك الطوائف الأوضاع على الأرض، وقد فشلت تلك القواعد فور إعلان انتصار حزب الله علي الكيان الصهيوني منذ بداية القرن الحادي والعشرين إلي الآن.. تلك المعادلة السياسية التي تهدف لبلورة شرق أوسط بمزاج أمريكي صهيوني فشلت حتى الآن في الضغط لتشكيلها وتهيئتها لتركب مسار السياسات الإقليمية لدول الطوق بالذات..

سقنا هذه الفكرة كي نري ماهية الدور التركي المتوقع وهل سيؤتي ثماره أم لا، ونحن هنا نسجل تمنياتنا بأن يوفق هذا الدور ويحد من الآلة العسكرية للنظام السوري وللمعارضة على حدٍ سواء، بالإضافة إلي تقييد حركة المسلحين العرب والأجانب الذين وفدوا لسوريا تحت مسمى الجهاد، فهؤلاء لا قيادة حقيقية لهم، وهم أخطر على المعارضة أكثر من الحكومة، هؤلاء يعملون بشكل دائم في استفزاز النظام وجعله خارجاً عن شعوره ويمارس القتل بلا هوادة..

تركيا لا تملك حلفاء داخل شرائح الثوار المختلفة، قد تكون لها واجهة وأعمدة داخل المجلس الوطني، ولكن أن يكون لها تأثير على الأرض فلا أرى ذلك، لأن المجلس الوطني نفسه لا شعبية له على الأرض السورية، تقريباً تذهب ولاعات المعارضة الجماهيرية والعسكرية نحو المشايخ ورجال الدين..

الدور التركي يتحرك من منطلق عاطفي أكثر منه عقلائي ويظهر هذا بجلاء في قوة تصريحات أردوغان ثم خفوتها مع بقاء مقياس تصريحاته متقلب حسب مزاج الرجل - علي ما يبدو.. من هنا بدأت اللعبة السياسية تدخل حيز من الترنح يمينا ويسارا إلي أن جاء أردوغان وعلي عجل ليبشر عن انطلاق مرحلة جديدة مما يتوقعه من ضغط علي النظام السوري والذي إلي الآن لم يستجيب لهذه الضغوط... فالتهديد الحقيقي علي الحكومة السورية عمليا غير موجود.. وإن

النظام التركي نظام سياسي راديكالي أقرب للتيار الإسلامي لفكرته عن العلمانية، وهذا التوجه منه هو مرادف الحركة الشعبية التي تجلت في الصحافة التركية عبر إظهار الثورة السورية كأنها ثورة سنة ضد علويين، مما يعني وجود قراءات مخطئة لدي النظام التركي الذي وما زال يعاني من ضعف القراءة.. الأمر الذي سيجعله يفشل حتماً في إيجاد تصور لحل الأزمة أو حتى تحديد خريطة طريق للخروج الآمن للنظام.. وهذا واضح جدا من عدم تبني أردوغان أي اتهام يدين الثوار بشأن حركات المسلحين رغم اعتراف مجلس الأمن والأمم المتحدة بوجودهم وإدانتهم لعملياتهم..

ربما كان هذا الشرط الروسي لتبني القرار الأممي هو الدافع لدي أردوغان لعدم التبني.. وهذا ما سيجعله يتورط حتماً في تصريحات علي عجل ، وقد ظهر ذلك في تصريحاته منذ شهور طويلة والتي صرح فيها بنفاد صبر تركيا ثم قيامه بإرسال وزير خارجيته لدمشق في تناقض غريب ينم عن تسرع واستعجال يعطي دلالة على تخبط طفولي ومراهة سياسية، هذه المتناقضات ستورط تركيا في معادلة سياسية ستكون أقرب للفشل منها إلي الحل..

كنا وما زلنا نتبنى خيارا يفيد بأن تركيا هي الوحيدة القادرة علي الحل ،ذلك لعلاقتها القديمة بالنظام السوري بالإضافة إلي دعمها لحركات الثوار ثم بياناتها المتكررة والتي يتبنون فيها حلاً سورياً داخلياً للأزمة وليس عبر التدويل والذي سيصب كما أتوقع في مصلحة النظام السوري ..يعود ذلك إلي ما أشرنا إليه آنفا حول تبعية دول الجوار السوري للنظام السوري مما سيحد حتما من فرص الضغط الحقيقية عليه.. وقد حدث أكثر من مرة أن رفضت بعض دول الجوار التعاون مع الجامعة العربية في عقوباتها على سوريا.

النظام التركي يواجه مشاكل داخلية مع الأكراد والعلويين والعلمانيين.. ويدخل العلويين اللعبة السياسية سيصعب علي أردوجان اتخاذ أي قرار سياسي يضغط به علي النظام السوري ضغطاً حقيقياً مما سيثير حفيظة العلويين ضده، وقد حدثت مؤشرات ذلك منذ عام تقريبا في مظاهرات العلويين المطالبين فيها برحيل لاجئي جسر الشغور وتسكينهم مساكنهم الذين فروا منها كما يقول النظام السوري بأنهم فروا من عمليات المسلحين.. وكما يقول الثوار أنهم فروا من عمليات الجيش..

الدور المصري

هناك روابط تجمع بين النظام المصري والمعارضة السورية سنوجزها فيما يلي:

- ١- النظام المصري نتاج ثورة شعبية، وبالتالي فهو يقف بجوار الحقوق الشعبية ضد الانفراد بالسلطة... هذا على الورق أما عملياً فهذا شئ آخر، فقد تعودت في عالم السياسة أن هناك فوارق جوهرية بين الدعاية والتطبيق بالذات في العالم العربي.
 - ٢- الإخوان المسلمين يشكلون عصب النظام في مصر وعصب المعارضة في سوريا على حد سواء... فالروابط الأيدلوجية والحزبية موجودة.
 - ٣- المرجعية السنوية التي تجمع الإخوان مقابل المرجعية الشيعية "المتوهمة" للنظام السوري، وقلت متوهمة لأن طبيعة النظام السوري هي طبيعة مختلطة يشكل فيها السنة الأغلبية حكومةً وجيشاً وشعباً، وهذه إحدى متناقضات الأزمة السورية بوجه عام.
- الدور المصري لا أظنه سيكون فاعلاً على صعيد الأزمة السورية، فطبيعة النظام السياسي في مصر طبيعة أيدلوجية مقابلة للطبيعة الأيدلوجية هي الأخرى للنظام السياسي السوري، وبالتالي فموقع مصر بالنسبة للمعارضة هو ذاته موقع إيران بالنسبة للنظام، استثنى وضوح السياسة الإيرانية التي تختصر الحل السوري في الحوار الداخلي ونبذ كافة أشكال العنف من جميع الأطراف، بينما السياسة المصرية لا تعترف بالنظام السوري الحاكم وهذه إحدى تأثيرات النزوعية في عالم السياسة، وبالتالي أصبح النظام المصري خصماً للحكومة

السورية وخرج من اللعبة كونه طرفاً فاعلاً يحوز على ثقة الطرفين للحل إلى جانب آخر أكثر اصطفافاً كنسخة مكررة من الدور التركي، عدا أن الأتراك يتعاملون مع الحكومة السورية أحياناً، أما المصريون فلا أتوقع تعاملًا بينهم وبين أي مسئول سوري.

الدور الإيراني

الدور الإيراني يبدو هو الأبرز والأكثر حيوية ويعتمد عليه الروس للتواصل مع شعوب المنطقة بشكل كبير.. ولكن كما عقدنا مقاربات بين النظام المصري والمعارضة السورية سنعقد هنا أيضاً عدة مقاربات بين النظام السوري والقيادة الإيرانية:

١- إيران وسوريا شريكان في حلف ممانع للهيمنة الغربية في المنطقة، تقريباً إيران وسوريا لا يتعاملان مع أي مؤسسة دولية- وخاصة- اقتصادية تكون فيها الولايات المتحدة هي الأمر النهائي وأم هذه المؤسسات هو البنك الدولي وسياساته.

٢- البلدان شريكان في حدود مشتركة بعمق عراقي، أي أن العراق تُشكل فاصلاً حدودياً ولكنه فاصل وهمي كون العراق هي أحد أضلاع السياسة الإيرانية في المنطقة... وبالتالي أصبح الدور الإيراني ليس فقط لاعباً في الأزمة السورية بل مستفيد نظرياً وعملياً سواء بدعمه الكامل للنظام في مواجهة إسرائيل، أو بتجهيز المنطقة لحرب شاملة في حال التعرض للحق النووي الإيراني... وبالتالي أصبحت الأزمة السورية-بوضعها الحالي- هي أكبر ضامن للحقوق النووية الإيرانية.

٣- سوريا تُشكل عمقاً اجتماعياً ودينياً لإيران، إذ تمتلئ سوريا بالعتبات المقدسة وأضرحة آل بيت رسول الله، وجميعها مزارات سياحية ودينية هامة للشعب الإيراني، وبالتالي أصبح الحفاظ على هذا الوضع من المعارضة "المتشددة" مسألة أمن قومي واجتماعي إيراني.

التوجه الإيراني في الأزمة السورية يقوم على الحل، فهو يدعو للحوار بين النظام والمعارضة على أسس أهمها حق الشعب في الاختيار وبالتالي أصبحت الانتخابات الحرة والشفافة هي إحدى وسائل الدور الإيراني في الأزمة كثيراً ما يرددها، أيضاً ولعلمه بقوة

النظام السوري الشعبية والعسكرية فهو يوجه تهديده نحو التدخل الخارجي العسكري لا غير، كون هذا التدخل قد يتسبب في حرب شاملة لطبيعة المنطقة ديمغرافياً ونفسياً، فالمنطقة تعج بمشكلات متعددة بعضها ضارب في جذور التاريخ، والبعض الآخر عبارة عن رواسب وخلافات مذهبية بين الأقران والأشقاء، خاصة في هذا العصر الذي اختفى فيه الخطاب الوسطي تقريباً ولم يعد له وجود على الساحة..

كافة الأدوار والمحاور المهمة والتي اختصرنا بعضها في المحاور الإقليمية الفاعلة التركية والمصرية والإيرانية جميعها تتأثر بالخطاب الإعلامي والخطاب المضاد، فالمنطقة تمر بحالة تزيف وعي شديدة، دوماً هذه الحالة ما تنذر الشعوب بحروب مُحرقَة إذا لم يتبنى جهاذة السياسة مشروعات سياسية وإعلامية تمنع التحريض وتحاصر التزيف الإعلامي بتفعيل حق محاسبة الإعلام ودوره في تعميق الأزمة... فضلاً عن عدم مناقشتنا للدور السعودي لاعتقادنا بأن الدور السعودي مُكمل وليس صانع للحدث، وكذلك كافة الأدوار الأوربية منها والخليجية جميعها مكتملة للدور الأمريكي في المنطقة.

خاتمة الكتاب

الأزمة السورية متشعبة وقد لا تقف أحداثها عند حدود هذا الرصد والتحليل، وقد تتطور وقد تتجمد، فالعلاقات السياسية والدولية في هذا العصر بالذات يصعب التنبؤ بنتائجها، لكون الإنسان يتأثر بمؤثرات تخلق لديه تطوراً عقلياً ليس شرطاً أن يكون أفضل، فهناك الكثير من المعطيات والعوامل المؤثرة منها ما خضنا فيها ومنها ما لم نخض، ونعزو هذا الضعف لمحدودية العقل البشري في الإدراك، ولكنها محاولة قد تصيب وقد تخطئ، وهي قراءة تحترم كافة التوجهات والآراء.. مع أو ضد.. الأهم أن نستقري واقعنا بعقولنا وليس بعواطفنا.

أؤمن يقيناً بأن الأزمة السورية باتت في متناول القوى الكبرى العالمية والإقليمية، وأن وصولها لهذا المكان المعقد لهو إيدانٌ ببدء مرحلة عالمية قد تتشكل على إثرها نُظْم عالمية جديدة، أو تساهم في شمولية واتساع القوى الغربية من ذوي الرؤية الإمبريالية بمقاييس القرن الحادي والعشرين، مقياس العولمة والقوة الناعمة والفوضى الخلاقة وغيرها من

الأزمة السورية محاولة للفهم

=====

أدوات وثقافات هي المدخل الرئيسي لتعميم التجربة الغربية ونزع الهوية والشخصية الوطنية واستبدالها بأخرى أكثر برجماتية لا تهتم بالأخلاق أكثر من اهتمامها بالمنافع.

كتبة الفقير إلى عفو ربه الكريم سامح عسكر

الموافق ١٤ شوال ١٤٣٣هـ

والموافق ١ سبتمبر ٢٠١٢م